# الفصل الأول

## الإطار النظري
## القوة في السياسة الخارجية،
## ( مدخل إلي القوة الذكية )

**المبحث الأول** : القوة في السياسة الخارجية وظهور القوة الصلبة.

**المبحث الثاني** : القوة الناعمة في السياسة الخارجية.

**المبحث الثالث** : القوة الذكية في السياسة الخارجية.

obeikandl.com

## مقدمة

تعد القوة هي أحد المفاهيم الرئيسية في حقل العلاقات الدولية وفي داخله السياسية الخارجية، ولقد تعددت تعريفات المفهوم شأنه شأن المفاهيم الأخرى في العلوم الاجتماعية ودار حوله العديد من الجدل حول ما طرأ عليه من تطورات منذ المنظور الواقعي الذي رأى أن العلاقات الدولية هي صراع بين الوحدات الدولية ممثلة في الدول القومية المستقلة من أجل الحصول على القوة، والتي كانت بالأساس تتمثل في القوة العسكرية التي كانت الأساس في قياس قوة الدولة القومية في السياسات العالمية.

وجاء الاعتماد المتبادل برؤية مختلفة لواقع العلاقات الدولية حيث أعطى الأولوية للأبعاد الاقتصادية في مفهوم القوة التي رأى أن أبرز أوجهها العلاقات الاقتصادية التي أصبحت ذات أهمية متزايدة مقارنة بالأبعاد العسكرية والتي خلقت المصالح المشتركة بين الفواعل الدولية التي لم تعد بالأساس هي الدولة القومية ذات السيادة، في ظل ظهور الشركات المتعددة الجنسيات والفواعل العابرة للقوميات، وذلك بجانب ظهور الأقطاب العالمية الدولية كالصين واليابان التي صعدت اقتصاديا في مقابل الأقطاب العالمية العسكرية المتواجدة بالفعل مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

وألقى واقع العلاقات الدولية المعقد والمتشابك باستمرار بظلاله على مفهوم القوه الذي جاء مستجيباً في تطوراته لهذا الواقع، فبعد الحديث عن القوه العسكرية ودورها المسيطر في علاقات الدول، جاء الحديث عن أبعاد ناعمة للقوة وتراجع الأبعاد العسكرية، ثم ظهرت اتجاهات جديدة لكسر ثنائية القوة الناعمة و الصلبة وذلك في إطار الحديث عن القوة الذكية، ويتناول هذا الفصل الحديث عن تطور مفهوم القوة نظرياً بأشكاله المختلفة.

حيث يتناول **المبحث الأول** الحديث عن مفهوم القوة وتعدد اتجاهات تعريفه وطبيعة المفهوم وما يرتبط به، ثم الحديث عن القوة الصلبة في بعدها العسكري باعتبارها الاتجاه الذي ساد لفترات طويلة في دراسات المدرسة الواقعية، وكيف تراجع دورها تمهيدًا لظهور أبعاد أخرى للقوة.

ويتناول **المبحث الثاني** القوة في أبعادها غير الملموسة متمثلة في القوة الناعمة وأسباب بروزها في السياسات الخارجية للدول، وطبيعة المفهوم ومتطلبات تواجده ونجاحه في تحقيق الأهداف الخارجية للدولة في سياستها الخارجية وعلاقته بمفهوم القوة الصلبة.

**المبحث الثالث** يتناول الاتجاهات الجديدة لمفهوم القوة وكسر ثنائية الأبعاد الناعمة والصلبة للقوة، في ظل مفهوم القوة الذكية وطبيعة المفهوم وأسباب بروزه وأهميته مقارنة بأنواع القوة الأخرى الناعمة والصلبة، ومدى تفعيله في واقع العلاقات الدولية والسياسات الخارجية للدول.

❊ ❊ ❊

obeikandl.com

## المبحث الأول
## مفهوم القوة في السياسة الخارجية وظهور القوة الصلبة

يعد مفهوم القوة مفهومًا محوريًّا في العلاقات الدولية دارت حوله العديد من منظورات ونظريات العلاقات الدولية التي عكست واقعًا دوليًا قائمًا على القوة بتعدد أنواعها، وذلك بسبب الطبيعة التنافسية والصراعية والفوضوية للنظام العالمي وفق البعض، أو وفق طبيعة الاعتماد المتبادل والتنافسية للمجتمع العالمي.

حيث تسعي كل دولة لفرض إرادتها واختياراتها على الآخرين لحفظ مصالحها في عالم صراعي من أجل القوة، ونظرًا لأن هذه الوحدات المستقلة تتسم بكونها ذات مصالح متعارضة ومتضاربة فيأتي الصراع نتيجة لذلك وتعد علاقات القوة بين الفواعل هي أساس النظام الدولي وفق المنظور والنظريات الواقعية.

ويعتبر مفهوم القوة هو المفهوم المحوري للمنظورات والنظريات العالمية التي نظرت للسياسات العالمية على أنها صراع بين الدول التي تسعي للسيطرة على الآخرين، أو تلك التي تسعي للتأثير على الفواعل الأخرى في ظل نظام عالمي جديد يعتمد على القيم المؤسسية، وكذلك تلك النظريات التي تعلي من وزن الأبعاد الاقتصادية في السياسات العالمية [1]

فالقوة هي أكثر المفردات استخداماً في العلاقات الدولية وذلك في ظل نظام دولي يفتقد الحكومة المشتركة، لذلك تسعى الدول إلى ضمان أمنها عبر حيازة القوة ، التي اعتبرها – مورجنثاو- أنها الغاية والوسيلة في السياسات العالمية[2].

وكذلك لا يمكن إنكار أهمية القوة في واقع حياتنا اليومية وكذلك في

(1) John M.Rothgeb،**Defining power : Influence and Force In the Contemporary International System**،New York: St.Martin's press,1993،pp 6-7.

(2) جيمس دورتي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، وليد عبد الحي (مترجم ) ،بيروت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ،ص 61،ص 107.

السياسات العالمية، وذلك رغم عدم القدرة علىٰ قياس القوة بطريقة دقيقة إلا أن البعض حاول قياسها علىٰ أنها تمثل الطاقة في الفيزياء، ورأي البعض الآخر أهميتها للسياسات العالمية كالنقود في الاقتصاد، إلا أن أية محاولات لوضع معادلة لقياس القوة فشلت، وذلك لأن القوة تعتمد علىٰ العلاقات الإنسانية التي تختلف في إطار سياقات وأطر معينة[1].

لذلك فقد عكس واقع العلاقات الدولية المعقد والمتشابك باستمرار أهمية القوة، في ظل بيئة صراعية دولية وغياب حكومة عالمية وسعي دائم من كل فاعل دولي لتحقيق مصالحه ونشر مثله وقيمه علىٰ حساب الفواعل الأخرىٰ.

أولا : تعدد اتجاهات وتعريفات مفهوم القوة :

اتجهت العديد من الدراسات لتحليل الواقع الدولي اعتمادًا علىٰ مفهوم القوة، ولقد اختلفت تلك الكتابات في تعريف القوة، فلا يوجد مفهوم واحد للقوة حيث تختلف انطباعات وتفضيلات ومصالح الأفراد في تعريفهم للمفهوم.

فالقوة لدي الواقعيين هي مطلب أساس للفاعل الدولي لتحقيق أهدافه في ظل نظام صراعي، وهي قدرة الدولة علىٰ أن تستخدم مواردها العسكرية لإجبار الفاعلين الآخرين علىٰ القيام بما يريد ذلك الفاعل الدولي، في حين يري الليبراليون أن السياسات العالمية لا يحددها فقط القوة العسكرية بل تتأثر بعوامل من قبيل الديمقراطية والقيم الليبرالية والاعتماد المتبادل والمؤسسات الدولية.

**ويمكن التمييز في الجدال حول القوة بين مسارين :**

**الأول** والذي اهتم بالقوة من حيث طبيعة مكوناتها وهيكل التوزيع بين الدول وغيرها وأدواتها وعملياتها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، فقد تحدث Rosenau عن أن هيكل توزيع القوة الاقتصادية والسياسية أدىٰ إلىٰ انتهاء عصر الإمبراطوريات، ولم تعد حتىٰ الولايات المتحدة الأمريكية يطلق عليها إمبراطورية لها القدرة علىٰ التأثير العالمي وحدها، وتحدث –روزيناو–

(1) Joseph Nye،Power and Foreign policy،**Journal of Political Power**،vol:4،No:1،April 2011،pp 9:10.

عن التكنولوجيا وأثرها على القوة ، وأن توزيع القوة في النظام العالمي سيظل يعطى الأهمية الأكبر للدولة وإن كانت التغيرات الطارئة قد تضعف قدرة الدولة على تحقيق أهدافها، إلا أن ذلك لن يؤثر على مركزية الدولة في السياسات العالمية وسيظهر بجانبها كيانات مؤسسية أخرى لها دورها[1].

ولقد ظهر في السبعينيات والثمانينيات حالة من الجدال بين المنظور الواقعي ومنظور المجتمع العالمي في مرحلة ما بعد السلوكية من حيث مدى ملائمة مقولات الواقعية حول الدولة القومية والصراع لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث إنه حدثت تغيرات جوهرية أدت لضرورة مراجعة سياسات الأمن العسكري وكون الدولة القومية هي الفاعل الرئيس في التفاعلات الدولية، مع ظهور فاعلين جدد وتجدد موضوعات الواقع الدولي وقضاياه، وظهرت اتجاهات جديدة تتحدى الواقعية ومنها العالمية وعبر القومية والاعتماد المتبادل، و تصب جميعها في البحث عن منظور جديد يفسر الواقع الدولي ومستجداته التي وضعت تحديًا حول الاهتمام بالأمني العسكري واعتباره سياسات عليا ووضع الاقتصادي في إطار السياسات الدنيا[2].

في حين أن الرؤية الجديدة آنذاك ترى تحديًا أمام استمرار الأبعاد العسكرية واعتبارها أساس القوة، فقد رأى النموذج الراديكالي تراجع دور القوة العسكرية من الأساس وتزايد دور البعد الاقتصادي والسلام مقابل الحرب والتسلح والصراع، لذلك برز دور العامل الاقتصادي والاعتماد المتبادل والمصلحة المشتركة[3].

وجدير بالذكر أنه لا تحل منظورات العلاقات الدولية بعضها محل الآخر، فالمنظور الجديد لا يحل محل المنظور القديم ، وقد جاء التعدد والتنوع في منظورات العلاقات الدولية نتيجة التغيرات الجديدة آنذاك من التطور العلمي والتكنولوجي، مما أدى إلي زيادة كبيرة في حجم الفاعلين الدوليين ، بجانب

(1) James N. Rosenau،Illusion of Power and Empire،**History and Theory**،Vol :44،No: 4،December 2005 ،pp: 74:79.

(2) نادية محمود مصطفى،نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد،**مجلة السياسة الدولية** عدد 82 ،أكتوبر 1985،ص 60:58.

(3)**المرجع السابق**،ص 63:62.

التعقيد المتزايد في حركة العلاقات الدولية وتقليل الفواصل الزمنية[1].

حيث إنه في ظل عصر الاعتماد المتبادل ظهرت قضايا جديدة في السياسة الخارجية تفوق في أهميتها القضايا التقليدية ، وذلك من قبيل قضايا نقل التكنولوجيا والتلوث البيئي والتصحر ، وأضحت تلك القضايا تفرض نفسها علىٰ أجندة السياسات الخارجية للدول علىٰ حساب قضايا الأمن التقليدي ، حيث أنه لا تهتم الدول بقضايا السياسة الخارجية بدرجة واحدة ،ولكن هناك اختلاف في قضايا الاهتمام يميز السياسة الخارجية لدولة عن غيرها[2].

وجدير بالذكر أنه ظهرت مراجعات من منظورات أخرىٰ هدفت إلىٰ مراجعة حالة العلم وتوصلت إلىٰ عدم وجود منظور سائد مما أدىٰ لتعدد المنظورات وتعدد روافدها، بجانب عدم وجود نظرية عامة للعلاقات الدولية وفشل النظريات الكبرىٰ في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة ، والفصل بين القيمي والمادي في تحليل واقع العلاقات الدولية[3].

لذلك جاء الحديث عن منظور حضاري إسلامي يطرح الدعوة كمحرك للتفاعلات الدولية وليس القوة ولا الصراع من أجل الرخاء، ويركز بالأساس علىٰ الأبعاد الثقافية الحضارية وفي داخلها السياسية والاقتصادية وعدم الفصل بينهم ، ويركز علىٰ الأمة كمستوىٰ للتحليل تضم الفواعل الأخرىٰ، ويرىٰ أن العلاقة بين الداخل والخارج هي علاقة تأثير وتأثر وليس تبعية[4].

**ومن ناحية أخرىٰ برز في مرحلة ما بعد المجتمع العالمي وما بعد السلوكية المسار الثاني** والذي وإن حاز منذ البداية اهتمام بعض النظريات التي

(1)مصطفىٰ علوي، الحرب علىٰ العراق وأزمة التنظير في العلاقات الدولية ،في : نادية مصطفىٰ (محرر) ، **علم السياسة: مراجعات نظرية ومنهجية** ،القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2004،ص 323.

(2)محمد السيد سليم،**تحليل السياسة الخارجية** ،القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،1989،ص 107-110 .

(3)نادية محمود مصطفىٰ،العلاقات الدولية في الفكر السياسي من منظورات مقارنة ،في: أميمة عبود (محرر) ونادية مصطفي (إشراف علمي ) ،**المنظور البيني والعلاقات البينية في علم السياسة: إعادة نظر وقراءة جديدة** ، القاهرة : قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2012، ،ص ص65-67.

(4)نادية محمود مصطفىٰ ،العولمة وحقل العلاقات الدولية ، في : حسن نافعة وسيف عبد الفتاح (محرران) ، **العولمة والعلوم السياسية** ،سلسلة محاضرات الموسم الثقافي للعام الجامعي 1998-1999 لقسم العلوم السياسية ،القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2000، ص ص 104- 105.

أفرزتها الواقعية من حيث التمييز بين القوة والنفوذ، إلا أن تلك المرحلة من تطور العلم اقترنت بالتفرقة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، وهو ما تحدث عنه – جوزيف ناي– في 1990 والذي رأىٰ أن مصادر القوة تحولت من المصادر العسكرية لتتجه نحو التكنولوجيا والتعليم والنمو الاقتصادي، ورأىٰ جوزيف ناي أن القوة لم تعد بحيازة المصادر بقدر القدرة علىٰ تحويلها لقوة ملموسة علىٰ أرض الواقع، حيث ذكر ناي ما أسماه "second face of power" وأن القوة قد تعتمد علىٰ الجزرة بجانب العصا، وقد تستطيع دولة التأثير علىٰ أخرىٰ أو فاعل علىٰ أخر وجعله يغير سلوكه بما يخدم الدولة صاحبة القوة دون اللجوء إلىٰ الإكراه[1]، وكان ذلك بداية الحديث عن القوة الناعمة في التفرقة مع القوة الصلبة.

ولذلك ظهرت العديد من الثنائيات الجامدة في تعريف القوة ما بين كون القوة هي القدرة علىٰ الإجبار والتحكم من ناحية، أو أنها القدرة علىٰ إنتاج التأثير والتحكم في تفضيلات الفواعل الأخرىٰ، وكذلك ثنائية القوة هي امتلاك للمصادر أم هي القدرة علىٰ التحكم في المخرجات النهائية.

والفشل في تطوير بديل لفكرة ومفهوم القوة حد من قدرة الباحثين في مجال العلاقات الدولية لفهم المخرجات، وكيف أن هناك حدوداً علىٰ قدرة الفاعلين الدوليين علىٰ التحرك لتغيير سلوك الفاعلين الآخرين، فدراسة القوة تقتضي معرفة كيف ولماذا هناك بعض الفواعل التي تستطيع أن تمارس القوة فوق غيرها، وما هي الهياكل والعمليات التي تسمح أو تحد من قدرة الفاعلين الدوليين علىٰ تشكيل احتياجاتهم وتحركاتهم [2]

كما أن دراسة القوة في العلاقات الدولية تقتضي معرفة كيفية أن الهياكل الاجتماعية والعمليات تخلق قدرات اجتماعية لفاعل ما ليحدد ويقلل أو يوسع من مصالحة ومثله العليا.

(1) Joseph Nye،The Changing Nature of World Power،**Political Science Quarterly** Vol:105،No:2،Summer 1990،pp 179 -181.

(2) Michel Barnett and Raymond Duvall،Power In International Politics،**International Organization** ،vol:59،No:1،Winter 2005،PP 41-42.

**ولذلك يحتوي مفهوم القوة علىٰ بعدين تحليليين وهما قلب مفهوم ممارسة القوة:**

**البعد الأول** : وهو أنواع العلاقات الاجتماعية التي تعمل من خلالها القوة، وخصوصية تلك العلاقات الاجتماعية والتي تؤثر علىٰ قدرات وإمكانات الفواعل وإنتاجهم، ويشير ذلك البعد إلىٰ وضع الفواعل في تفاعلات العلاقات الاجتماعية، لهذا فالقوة هنا هي خصيصة لفاعلين معينين وتفاعلاتهم.

**البعد الثاني** :الذي يشير إلىٰ أي درجة أو مدي كون العلاقات الاجتماعية التي تعمل من خلالها القوة تكون مباشرة ومحددة أم أنها علاقة غير مباشرة، وهو ما ينعكس علىٰ نوع القوة هل هي علاقة تفاعلية محددة وتحكم مباشر فوق فاعل آخر، أما أنها التحكم الذي يمارسه فاعل علىٰ آخر بطريقة غير مباشرة.[1]

**وفي إطار تعدد تعريفات القوة وتعدد الجدالات حول مسارها يمكن التطرق إلي تلك التعريفات في إطار الاتجاهات التالية :**

الاتجاه الأول : القوة كتحكم الدول فوق المصادر :

يفترض هذا الاتجاه وجود مجموعة من المصادر سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة مثل هيكل القوة العسكرية ومهارات القيادة وحجم الدولة والجيوش والسكان والناتج القومي كمصادر ودلائل علىٰ قوة الدولة. وطالما أن الدولة تتحكم فوق تلك المصادر فمن السهل التنبؤ بقدراتها علىٰ تحقيق أهدافها[2]، وامتلاك الدولة لتلك المصادر الملموسة أو غير الملموسة يعني امتلاكها للقوة والقدرة علىٰ تحقيق أهدافها في سياستها الخارجية.

- **إلا أنه وجه إلي هذا الاتجاه العديد من الانتقادات من قبيل :**

أ) ما هي أنواع المصادر اللازمة لتحديد أي الفواعل أقوي من غيرها. ومثال علىٰ ذلك الصراع العربي الإسرائيلي، فامتلاك المصادر متوافر لدي الجانب العربي من سكان وإقليم وعدد الجيوش إلا أن ميزان القوي يميل

(1) **Ibid** ،p:42

(2) Jeffery Hart،Three Approaches To the Measurement of Power In International Relation،**International Organization** ،Vol:30،No :2 ،Spring 1976،p: 290

لصالح إسرائيل كما حدث في عام 1967 واحتلال الأراضي العربية، فالجانب العربي لديه المصادر ولكنه لم يكن لدية القدرة علىٰ التأثير.

وفي العلاقات الاقتصادية كيف تكون اليابان أكثر تأثيرًا من الاتحاد السوفيتي السابق رغم امتلاكه قوة الإقليم، وفي العلاقات السياسية يكون مثلًا لبريطانيا القوة أكثر من البرازيل رغم امتلاك الأخيرة لعدد أكبر في السكان والإقليم [1].

ب) تعدد أنواع الصراعات بين الفواعل الدولية يقتضي وجود مجموعات مختلفة من المصادر للتأثير علىٰ الصراع.

ج) بعض المصادر مثل النية في استخدام القوة في حالة امتلاك المصادر الأخرىٰ من الصعب قياسها وهي ذات أهمية.

د) التركيز علىٰ قوة الدولة يدخل فيه اعتبارات دور الفواعل من غير الدول في تحديد مخرجات الصراع.

ه) ليس من الواضح في هذا الاتجاه كيفية التعامل مع حالات الاعتماد المتبادل والتحالفات والتحركات الجماعية [2].

**الاتجاه الثاني : القوة كتحكم فوق المخرجات :**

في ظل الانتقادات التي تم توجيهها إلىٰ الاتجاه الذي يرىٰ أن القوة هي التحكم فوق المصادر. ظهر اتجاه آخر يرىٰ أن القوة ليس فقط القدرة علىٰ فعل الشئ ولكنها أيضا القدرة علىٰ الحصول علىٰ المخرجات النهائية، حيث يرىٰ Joseph Nye أن القوة العسكرية مثلًا لا تعتبر قوة في حالة عدم الحصول علىٰ النتائج المطلوبة في تحقيق أهداف الدولة. ولا يمكن القول أن فاعلًا ما لديه قوة بدون تحديد «**قوة لتفعل ماذا**» وكذلك نطاق القوة ومجالاتها.

فيعتقد نايٰ أن قول البعض أن القوة هي امتلاك المصادر والوقوف عند ذلك غير صحيح، فهل تلك المصادر قادرة علىٰ الوصول إلىٰ المخرجات المطلوبة لكىٰ تصبح قوة فعلية علىٰ أرض الواقع، فمثلًا رغم كون الولايات المتحدة الأمريكية الأقوىٰ في حرب فيتنام لامتلاك المصادر، إلا أنها لم تستطع تحقيق المخرجات المطلوبة.

---

(1) John. M.Rothgeb،**Op. cit**،pp 19-20.

(2) Jeffery hart،**Op.cit**،p 290.

لذلك يرىٰ ناي ضرورة التفرقة بين القوة كمصادر والقوة كسلوك له مخرجات، فحديث البعض عن الصعود الصيني نتيجة لامتلاك الصين للسكان والموارد الاقتصادية وغيرها من المصادر لا يمكن النظر إليه كقوة حقيقية إلا في ضوء قدرة الصين علىٰ تحويل تلك المصادر إلىٰ قوة فعلية [1].

ويقتضىٰ هذا الاتجاه أن يكون الفاعل الممارس للقوة لديه وعىٰ بالسلوك المتوقع من الهدف ومعرفة تفضيلات الطرف الآخر وقدرته علىٰ المقاومة وحدوده، ويدخل في ذلك كون القوة هي القدرة علىٰ تطويع البيئة ومقاومة العقبات والتغيرات في النظام العالمي [2]

وبالتالي فعلىٰ عكس الاتجاه الأول، يرىٰ هذا الاتجاه أن قوة الدولة هي قدرتها علىٰ التحكم في المخرجات والأحداث والبيئة ولا تقف فقط عند امتلاك مصادر القوة من سكان وإقليم واقتصاد وجيوش وأدوات عسكرية. حيث إنه لا طائل من وراء تلك المصادر إن لم تكن هناك استراتيجيات فعالة لتحويل تلك المصادر والمخرجات إلىٰ قوة ملموسة علىٰ أرض الواقع تسهم في تحقيق الدولة لأهداف سياستها الخارجية في إطار محيطها الإقليمي والدولي.

الاتجاه الثالث : القوة كإجبار وقهر :

يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلىٰ تعريف القوة كونها قدرة فاعل دولي ما علىٰ تغيير سلوك فاعل دولي آخر اعتماداً علىٰ الإجبار والقهر لتغيير سلوكه، وذلك في مصلحة الطرف الممارس للقوة. ويعتمد أصحاب هذا الاتجاه علىٰ مقولات المدرسة الواقعية التي تعتمد علىٰ الصراع الدولي والقوة الصلبة أو العسكرية بالأساس في العلاقات ما بين الفواعل الدوليين.

فالقوة لدىٰ أصحاب هذا الاتجاه هي القدرة علىٰ تغيير سلوك فاعل دولي ما، إما بالتهديد برفع التكلفة في حالة القيام بحدث معين أو زيادة المنفعة المكتسبة عن طريق ذلك الفعل، وكلاهما يهدف لتغيير أفعال فاعل ما في ظل حسابات التكلفة والمنفعة، ولكن كليهما لا يغير من تفضيلات ذلك الفاعل

(1) Joseph Nye ،Power and Foreign Policy،**Op. cit**،pp 11-12.

(2) John ،M.Rothgeb،**Op. cit**،p 21.

ولا مصالحة، حيث إن الإجبار والعقوبات والإكراه تؤثر في فاعل ما، ولكن تظل تفضيلاته الأولىٰ موجودة[1].

فالقوة العسكرية أو القوة الصلبة هي نوع القوة الذي يستخدم للضغط بالإكراه والإجبار لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للفاعل الدولي. وظل هذا النوع من القوة هو المسيطر علىٰ الساحة الدولية في ظل انتشار الحروب والصراعات التي كانت تحسم بالقوة الصلبة اعتمادًا علىٰ الإكراه والإجبار، لذلك فقد ركز هذا الاتجاه علىٰ السعي لتحقيق أهداف السياسات العالمية عبر الإجبار.

**الاتجاه الرابع : القوة كقدرة على التأثير والإقناع:**

ظهر هذا النوع من تعريفات القوة كنقد للاتجاه السابق، ورأىٰ أصحاب هذا الاتجاه أن رؤية القوة بكونها نوعًا من الإجبار والقهر هي رؤية ضيقة جدًا، فبإمكان فاعل دولي أن يشكل مصالح وتفضيلات الآخرين في اتجاه يتوافق مع مصالحه لجعل الفاعلين الآخرين يقتنعون بما يريده ذلك الفاعل، لذلك فقد تستطيع الحصول علىٰ النتائج والمخرجات التي يريدها فاعل ما دون دفع أو إجبار الفاعلين الآخرين، وهو ما أسماه جوزيف ناي co-operative power، حيث أصبح بإمكان الفاعل الدولي تشكيل تفضيلات الآخرين ووضع أجندة تحركاتهم عبر التأثير علىٰ توقعاتهم وما هو في مصلحتهم وما هو شرعي ومتاح وذلك عبر قوة الإقناع، وهو ما أسماه جوزيف ناي القوة الناعمة عبر قوة التعاون والإقناع والجذب للتأثير علىٰ تفضيلات الآخرين وتوجيهاتهم[2].

وبجانب الاتجاهين الأخيرين، قامت دراسات علىٰ أنه يمكن دمج نوعىٰ القوة الناتجة عن الاتجاهين السابقين ( **القوة الصلبة، والقوة الناعمة** ) في اتجاه أكثر تطورًا للقوة وهو القوة الذكية، وهو ما ستتناوله الدراسة من تطرق لتطور مفهوم القوة من خلال تلك الاتجاهات من كونه قوة صلبة إلىٰ قوة ناعمة، ثم الحديث عن الاتجاه الأكثر حداثة في تعريف القوة كونها تدمج بين الصلبة والناعمة في إطار مفهوم القوة الذكية.

---

(1) David W.Kearn،The Hard Truth About Soft Power،**Journal of Political Power**،Vol:4،No:1،April 2011،p 68.

(2) Joseph Nye،Power and Foreign Policy، **Op. cit**،p 14.

ثانيا : طبيعة مفهوم القوة :

القوة – كقدرة فاعل دولي ما على الحصول على النتائج المطلوبة جراء استخدام تلك القوة – لها طبيعة معينة في ظل مجموعة من المتطلبات لتحقيق القوة، فقد تحدث John M.Rothgeb عن طبيعة القوة في ضوء العناصر التالية:

**القوة كعملية اتصالية : Power and communication**

قدرة فاعل ما على التحكم في سلوك فاعل آخر يقتضى نوعاً من العلاقة التفاعلية ولو في مستويات بسيطة للاتصال، وإلا لن يكون هناك معنى للقوة، فالاتصال مطلوب بين الفاعل الممارس للقوة وبين الهدف، ويقتضى هذا وجود نوع من الاعتماد المتبادل والمصالح، وإلا فلن يكون هناك رغبة في ممارسة القوة ولن تنتج التأثيرات المطلوبة منها.

**القوة والإدراك : Power and Perception**

لابد لفاعل دولي ما من الحصول على منافع جراء ممارسة القوة، وليس فقط بتحمل تكاليف ذلك، وقد تخطأ الحسابات في كثير من الأحيان. وتلعب المصادر دورًا كبيرًا في عملية إدراك قوة فاعل ما يجب امتلاكه لتلك المصادر.

**القوة والسمعة Power and reputation**

امتلاك المصادر ليس كافياً وحده بل لابد من وجود سمعة للفاعل الدولي، وقدرة على اتخاذ القرار باستخدام القوة وتنفيذ ذلك على أرض الواقع، فإسرائيل مثلًا لها سمعة واسعة جدًا في استخدام قوتها في وقت قياسي في حالة تهديد أمنها القومي.

**القوة والصراع : Power and Conflict**

أحد أهم عناصر القوة هو وجود نوع من الصراع، والقوة لا تعمل إلا في ظل وجود مصالح متضاربة، وإلا فإنه ليس هناك داع لاستخدام القوة.[1]

**القوة والسياق : Power and Context**

السياق مهم جدًا في عملية ممارسة القوة وفى نجاحها أيضاً، فقد يفشل

(1) John M. Rothgeb، **Op. cit**، pp 27:42.

obeikandl.com

استخدام القوة في سياق ما وينجح في سياق آخر نتيجة لاختلاف السياق، الأمر الذي يؤدىٰ إلىٰ اختلاف محددات القوة، فالتحليل السياسي للقوة يبدأ من افتراض أن مصادر القوة محددة بظروفها أو السياق المحيط بها.

وهناك أبعادٌ لسياق القوة تتمثل في أربعة عوامل وفقًا لـ Rothgeb John وهىٰ :

### 1. Weight : ( ثقل الفاعل الدولي )

وهىٰ قدرة الفاعل علىٰ التأثير علىٰ احتمالية أن الهدف سيقوم بفعل ما، ويعتمد ثقل وسيطرة فاعل ما علىٰ درجة التنظيم وتحديد الأهداف وجودة الاتصال ورؤية الهدف.

### 2. Domain ( مجال التأثير )

يتحدث هذا العنصر عن أنواع وأعداد الأهداف التي يستطيع فاعل ما التحكم فوقها، والتي في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات لم ترتبط بحدود جغرافية معينة أو إقليم معين.

### 3. Range( المدى )

يتناول المدىٰ أنواع المكافآت والعقوبات التي يستطيع فاعل ما ممارستها فوق هدف معين، ويرتبط ذلك ارتباطًا كبيرًا بالمصادر التي يمتلكها الفاعل والكفاءة.

### 4. Scope (النطاق )

نطاق ونوع السلوك الذي يقوم به الهدف، والذي يستطيع الفاعل الدولي التحكم فيه، ودائمًا ما يقاوم الفاعل الدولي محاولات التحكم في سلوكه وخاصة إذا تعلقت بطرق المعيشة والثقافة ونظام القيم والمعتقدات [1].

ثالثاً: القوة الصلبة في العلاقات الدولية :

تأتىٰ القوة الصلبة داخل الاتجاه الذي يرىٰ أن القوة هي الإكراه والإجبار، وهىٰ تعتمد بالأساس علىٰ القوة العسكرية للدول، ولقد سيطر مفهوم القوة الصلبة ومن داخلها القوة العسكرية علىٰ أدب العلاقات الدولية لفترة كبيرة في كتابات المدرسة الواقعية التي ترىٰ أن الدول هي الفاعل الرئيسي في النظام الدولي وأن كل دولة تسعىٰ إلي تحقيق مصالحها بغض النظر عن مصالح

(1) **Ibid**،pp 39: 42

الفواعل الأخرىٰ في ظل نظام قائم علىٰ الصراع من أجل القوة.

فقضية الحروب والنزاعات بين الدول ميزت القرن التاسع عشر، وكانت القضية المحورية في العلاقات ما بين الدول وذلك في ظل الحربين العالميتين الأولي والثانية ثم الحرب الباردة ما بين المعسكرين الغربي والشرقي، ولم يكن هناك تركيز علىٰ الأبعاد الاقتصادية والسياسية في العلاقات ما بين الدول كما أصبح لاحقًا في ظل ارتفاع تكلفة الحروب ماديًا وبشريًا[1]

وظلت القوة العسكرية عاملًا أساسيًا في دراسة قوة الدولة في حالة المكسب والخسارة، وعند تعارض مصالح فاعلين كانت القوة العسكرية هي التي تحدد لمن تكون الغلبة، وحتىٰ إنه في حالة غياب الحروب كانت للمقدرات العسكرية لدولة ما، والتأكد أن تلك الدولة قادرة علىٰ توظيفها واستخدامها تلعب دورًا أساسيًا في العمليات الدبلوماسية والتفاوض لتحقيق أهداف دولة ما في سياستها الخارجية.

فتاريخيًا كانت القوة العسكرية لها الوزن الأكبر بين أنواع القوىٰ الأخرىٰ،وذلك منذ أن أصبح العالم منظمًا سياسيًا في شكل دول قومية مستقلة ذات سيادة فوق إقليمها، وحتىٰ عندما نظر بعض الدارسين إلي أنواع أخرىٰ من القوة مثل التعداد السكاني مثلًا والإقليم والموارد الاقتصادية فكان ذلك من قبيل قياس مدىٰ تأثير تلك الإمكانات في حالة حدوث الحروب والنزاعات العسكرية، ومدي قدرة تلك المصادر في التأثير علىٰ فرصة فوز الدولة في الصراع مع الآخرين.

وظلت القوة العسكرية لفترة كبيرة تحدد طبيعة الخطابات السياسية العالمية وحدود وهيكل النظام العالمي وموقع القوىٰ الكبرىٰ منه، وظلت لها القدرة الأكبر علىٰ حل الخلافات في علاقات الأقطاب العالمية[2]، وظلت القوة العسكرية وما تملكه الدول من جيوش نظامية وأسلحة تقليدية مؤشرًا علىٰ قوة الدولة في تحركاتها سواء استخدمت الدولة تلك القوة أم هددت باستخدامها من أجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية.

---

(1) Gianfranc poggi،**Forms Of Power**،USA: Cambridge Polity Press,2001 ،pp186:187.

(2) John M.Rothgeb،**Op.cit**،pp 7:8

ولقد ألقت القوة التكنولوجية بظلالها علىٰ القوة الصلبة وفي داخلها القوة العسكرية، حيث أحدثت تكنولوجيا المعلومات تغييرًا وتأثيرًا علىٰ استخدام القوة العسكرية وعلىٰ نوعية الأسلحة سواء الدفاعية أو الهجومية، وأصبحت القوة العسكرية في العصر الحالي ليست مجرد بنادق ومعارك وتهديدات فقط بل استخدمت لحماية الدول الحلفاء ومساعدتهم، واستخدمت في مجالات عدم الإكراه لكسب موافقة الدول الأخرىٰ علىٰ التحركات في السياسات العالمية، كما أن القوة العسكرية لم تصبح فقط أداة في يد الدول كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية، ولكن امتلكتها فواعل أخرىٰ من غير الدول ( Non-State Actors) لتحقيق أهدافها بعيدًا عن الدولة القومية بل أصبحت تلك الفواعل أحيانًا تمثل تهديدًا لتلك الدول القومية.

كما أضافت التكنولوجيا أبعادًا أخرىٰ للقوة العسكرية مثل الهجوم الإلكتروني مثلًا، ويتحدث الخبراء الآن عن أن الفواصل والحدود بين ما هو مدني وما هو عسكري بدأت تتلاشي بالفعل، وأصبحت الحروب في عصرنا هذا ليست حروبًا تقليدية تستهدف دولة معينة وإقليمًا معينًا، ولكن أصبحت حروبًا تركز علىٰ مجتمعات العدو وإرادتها السياسية لمحاربتها، وأصبحت الحروب الآن هي حروب بين الشعوب وليس بين القوات النظامية وانتشرت حروب المعلومات وزادت أهمية التكنولوجيا والمعلومات في إدارة الحروب[1].

كما أن استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لفاعل ما لم تعد بصورتها التقليدية في بعض المواقف التي تتطلب توظيفًا لتلك القوة التي يمتلكها الفاعل ولكن دون استخدامها بشكل مباشر، وفي هذا الإطار تحدث البعض مثل Alexander L-George عن ما أسماه coercive diplomacy أو دبلوماسية الإكراه، وهي تستخدم كحالة دفاعية في حالة حدوث ضرر ما علي فاعل دولي، وتستخدم لإقناع الفاعل القائم بإحداث الضرر، وذلك بالتهديد بالإمكانات العسكرية والدفاعية لدي الطرف الذي وقع عليه الضرر، والتهديد بعقوبات في حالة عدم رفع ذلك الضرر ووقف الاعتداء، وحتىٰ لو

(1) Joseph Nye،Is Military Power Becoming Obsolete،**The Korea Times**،January 13,2010.

استخدمت القوة لردع ذلك الضرر فلا تستخدم تقليدياً وعلي نطاق واسع، ولكن استخدام محدد للقوة لإقناع العدو للتراجع عن اعتدائه وهي تهدف لحماية مصالح فاعل ما وتأكيد مصداقيته وقدرته علىٰ استخدام قوته العسكرية ضد القائم بالضرر، وقد تستخدم عقوبات عسكرية ثم يتم توسيعها لعمليات عسكرية في حالة استمرار الاعتداء[1].

وفي هذه الحالة لم يلجأ الفاعل للقوة العسكرية وللحروب بشكلها الرسمي والتقليدي، ولكن لوح باستخدام إمكانياته العسكرية لردع الطرف المعتدىٰ، فهذه إحدىٰ استخدامات القوة العسكرية حتىٰ عصرنا هذا بشكل غير تقليدي وغير مباشر.

ولقد ظهرت اتجاهات جديدة في دراسات السياسات العالمية تتحدث عن أنه لم يعد هناك طائل من وراء استخدام القوة العسكرية بشكلها التقليدي وأن دورها قد تراجع علىٰ الساحة الدولية لصالح أنواع أخرىٰ من القوة، **ويرجع أسباب ذلك إلي** أنه:

1- ثار التساؤل عن جدوىٰ القوة العسكرية في ظل بروز قوىٰ دولية كبرىٰ غير عسكرية بالأساس مثل اليابان وألمانيا والصين، في مقابل انهيار قوىٰ عسكرية عالمية مثل الاتحاد السوفيتي السابق، كما ازدادت قوة الدول الصناعية الكبرىٰ الصاعدة عالمياً، تزامناً مع قلة الحروب مابين الدول وزيادة الاعتماد المتبادل في إطار السياسات العالمية، وتغير درجة وأنواع الصراع والقضايا التي تحدد العلاقات ما بين الدول واختلاف أهداف الفاعل الدولي والمصادر التي تستخدم لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لذلك الفاعل[2].

2- مراجعة مفهوم الأمن التقليدي: ففي العادة ركزت الدول علىٰ بناء مقدراتها العسكرية من أجل تحقيق أمنها الإقليمي، ولقد حدثت تغيرات في الأهداف والقضايا أدت إلي مراجعة مفهوم الأمن الإقليمي لدىٰ الدولة القومية، فنظرًا لطبيعة التفاعلات الدولية وتعقيداتها لم تعد القوة العسكرية

(1) Alexander L-George،Coercive Diplomacy،In Robert J-Art & Kenneth N.Waltz،**The Use of Force: Military power and International Politics**،New York: Rowman and little field publishers inc،2004،pp 70-71

(2) John M. Rothgeb،**Op.cit** ،pp 8-9

وحدها تكفي في السياسات الخارجية في ظل اتساع الصراعات والأمن النووي والإرهاب الدولي وتغيرات المناخ والفقر العالمي والاستقرار الاقتصادي، وكلها قضايا تمس صميم الأمن لدىٰ دولة ما.

يأتي بجانب ذلك اتساع مفهوم الأمن إلي الأمن الإنساني في ظل وجود قضايا داخلية لها أبعاد دولية، وقضايا دولية لها تأثيرات واسعة النطاق داخل إقليم الدولة الجغرافي، وأصبحت تلك القضايا في صميم سياسات الأمن، وفي ظل تعقدها وتشابكها لم تعد الأداة العسكرية هي الأداة الوحيدة القادرة علىٰ تحقيق الأمن للدولة في ظل مفهومه الجديد الذي اكتسب أبعادًا غير عسكرية منها ما هو اقتصادي وثقافي وسياسي وبيئي[1].

3- التكلفة الاقتصادية والبشرية المتزايدة جراء استخدام القوة العسكرية، فمع زيادة القوة التدميرية للتكنولوجيا الحديثة واستخدام القنابل والأسلحة الكيماوية اتجهت الدول لتقليل اعتمادها علىٰ تلك الأسلحة واللجوء إلي أساليب أخرىٰ لفض المنازعات، فاستخدام القوة العسكرية والحروب ليس فقط مكلف في نفقاته من خلال ارتفاع تكلفة الأسلحة، ولكنه أيضا يحتاج إلي علاقات تجارية جيدة مع الدول موردة الأسلحة، وبجانب ذلك فتزايد أهمية الرأي العام ضد استخدام الأسلحة العسكرية والدمار والخسائر البشرية أدىٰ إلي ضغوط علىٰ الحكومات من أجل تقليل اللجوء إلي استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة، وأصبح الاهتمام المتزايد الآن ليس باحتلال إقليم دولة ما ولكن عن ما يتم فعله فوق ذلك الإقليم من سياسات تجارية ومالية وحماية البيئة وقضايا حقوق الإنسان[2].

4- المصادر المتغيرة للقوة، ففي ظل تطور مفهوم الأمن التقليدي لم تعد مصادر القوة كما هي، فمن أجل ملاءمة وتحقيق المفهوم الجديد للأمن تطورت مصادر القوة. فأصبحت العلوم والتكنولوجيا قوة هائلة ومصادر مهمة لقوة الدولة، وأصبح التعليم والقوة الاقتصادية والدبلوماسية أكثر أهمية في ظل

(1) Michael Harvey،British Power Beyond The military،**The World Today**،November 2010،p-7

(2) John Orme ،The Utility of Force In a World of Scarcity،**International Security** ، Vol:22،No:3،Winter 1997-1998،pp139 -142.

نظام عالمي متعدد المستويات، وأصبح احتلال إقليم دولة ما بالقوة العسكرية أكثر تكلفةً من أن تقوم بتطويرات اقتصادية وتجارية لإتمام عمليات التبادل التجاري، وذلك في ظل ارتفاع التكلفة المادية والبشرية للقوة العسكرية[1]

ومع تغير أدوات ومصادر القوة ذاتها تغيرت الاستراتيجيات التي كانت تعتمد عليها الدولة القومية قديمًا، حيث كانت تسعي الدولة إلي زيادة قوتها علىٰ حساب غيرها من الدول في النظام العالمي ومنع أي تدخل في إقليمها، والآن مع ظهور القضايا الاقتصادية العالمية والقضايا البيئية والمناخية أصبحت الدول الآن أكثر حاجة إلي التعاون مع بعضها البعض، فطبيعة القضايا ذاتها وأدوات القوة الجديدة لم تعد تفرض الصراع والمعادلة الصفرية كما كانت في السابق[2].

5- تغير الفواعل في السياسات العالمية، فلم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، ولكن ظهرت إلي جانب الدولة فواعل أخرىٰ Non-State actors تزايد دورها بسرعة وبشكل متنامي علىٰ الساحة العالمية، والفواعل من غير الدولة هي وحدات لا تتمتع بالسيادة، ولكنها تمارس أدوارًا اقتصادية وعسكرية وسياسية، وتؤثر علىٰ مستوىٰ داخل الدولة أو علىٰ مستوىٰ عالمي مثل الفواعل التجارية والمنظمات الغير حكومية والجماعات المسلحة وغيرها[3]، وظهور الفاعلين الدوليين الجدد أدىٰ إلي تراجع الدولة القومية ودورها لصالح شركات متعددة الجنسيات تمتلك موارد اقتصادية ضخمة أكثر أحيانًا مما تملكه الدولة القومية، وتسعي تلك الشركات أحيانًا لتحقيق أهداف الدولة في الخارج أكثر من قدرة الدولة القومية ذاتها علىٰ القيام بذلك.

والتغير في الفواعل أدي إلي تغيير في الأهداف، ففي الأصل كانت الدولة تسعي لتحقيق أولوياتها في الأمن التقليدي اعتمادًا علىٰ الأداة العسكرية، إلا أنه الآن أصبحت هناك أولويات أخرىٰ اقتصادية وبيئية وثقافية مع زيادة الفواعل في

(1) Joseph Nye،The Changing Nature of World Power،**OP.Cit** ،pp 179 -180.

(2) Joseph Nye،Soft power،**Foreign Affairs**،No:80،Autumn 1990،p 158.

(3) Non-State Actors Impaction International relations and Implications for the United States،National Intelligence Council،August 2007،available at:
**http://www.dni-gov/nic/pdf_GIF-confreports/ non state_actors_2007.pdfs.**

السياسات العالمية، وذلك في ظل زيادة أهمية بعض الأدوات الاتصالية والتيارات المؤسسية والتنظيمية والدخول في دوائر الاعتماد المتبادل.[1]

وانعكس ظهور الفواعل من غير الدول علىٰ مفهوم القوة سواء في موضوعاته وقضاياه أوفي متطلباته وفي شكل الفاعل الممارس للقوة، كما أن هناك تأثيرًا لا يمكن إغفاله للفواعل الجدد علىٰ الساحة الدولية وخاصة الجماعات المسلحة التي لا ترتبط بإقليم معين ولا مساحة جغرافية معينة، مما انعكس علىٰ طبيعة وشكل الحروب ذاتها، فلم يعد العدو محددًا في مكان ما يمكن توجيه الجيوش النظامية إليه في شكل حروب تقليدية، بل استدعت الجماعات الإرهابية أشكالًا جديدة للحروب ولاستخدام القوة التكنولوجية مثل الهجوم الالكتروني وغيره لمحاربة الإرهاب الدولي.

ولذلك، فإن الدراسات التي تتحدث عن تراجع القوة العسكرية تركز علىٰ تغيير القضايا والفواعل والعمليات علىٰ الساحة الدولية، الأمر الذي انعكس علىٰ القوة ومفهومها والحروب التقليدية والجيوش النظامية التي تراجع دورها في العصر الحديث لصالح أشكال أخرىٰ للقوة.

إلا أن الحديث عن تراجع دور القوة العسكرية التي تعد أساس القوة الصلبة لا يعني أنه لا طائل من وراء استخدامها، فالواقع الدولي والتقاليد الدولية ما زالت تؤكد علىٰ أهمية القوة العسكرية لحماية الدولة، وكذلك لحماية الأبعاد الجديدة للقوة، فلن تعمل الدولة اقتصاديًا بشكل جيد دون وجود بيئة أمنية مستقرة، ولا يمكن إنكار أهمية القوة العسكرية لمواجهة التحديات الجديدة وعلي رأسها الإرهاب.

إلا أن تلك القوة العسكرية تحتاج لجانبها أنواعًا جديدة من القوة أثبتت أهميتها وفاعليتها علي الساحة الدولية، لذلك سوف يتم الحديث عن القوة الناعمة، ثم تطورت الدراسات استجابة للواقع الدولي نحو تطوير مفهوم القوة الذكية للجمع بين أدوات القوة الصلبة والناعمة في استراتيجيات تهدف لتحقيق أهداف الدولة الخارجية.

(1) Joseph Nye،Soft Power،**Op.cit** ،p 157.

## المبحث الثاني
## القوة الناعمة في السياسة الخارجية

شهدت السياسات العالمية اهتمامًا متناميًا بالأبعاد غير الملموسة للقوة **(القوة الناعمة)** وذلك بعد أن أصابت الدول لعنة القوة الصلبة التي طالما تصدرت المشهد في السياسات الخارجية للدول، وعجزت الدول عن تحقيق أهداف سياستها الخارجية اعتمادًا على تلك القوة الصلبة فقط. فجاءت مراجعات السياسة الخارجية لإعطاء أهمية للأبعاد الناعمة للقوة وخاصة منذ الحرب الباردة.

وتزايدت فرص القوة الناعمة في التأثير على واقع السياسات الخارجية للدول وظهرت أقطاب عالمية وإقليمية برصيد واسع من القوة الناعمة ضاهت بها دول ارتكنت بالأساس إلى القوة الصلبة والآلات العسكرية.

ويرجع صعود الاهتمام بالأبعاد غير الملموسة من مكونات القوة وخاصة الثقافة إلى نهاية الحرب الباردة كأحد أبعاد الظاهرة الدولية . فاعتبرت الثقافة أداة من أدوات تنفيذ سياسات الدول وإضفاء الشرعية عليها واعتبرت أيضًا محركًا للعلاقات الدولية انطلاقًا من تفسير الصراعات في مصادرها بالرجوع إلى الثقافة والاختلافات الثقافية وصراع الحضارات.

ثم اعتبرت بعد ذلك الثقافة في الأبعاد الناعمة أداة لقياس قوة الدولة ولتحقيق نتائجها في الخارج وليس فقط كمحرك للصراعات الدولية، ولكن كطاقة إيجابية تعتمد على الإقناع والجذب والتأثير على معتقدات الآخرين وذلك دون اللجوء إلى القوة الصلبة والإكراه أو للضغوطات الاقتصادية والعقوبات وغيرها.

وبجانب ذلك لا يمكن إهمال الحضارة والتركيب الحضاري واللغوي والديني والمقدرات الإعلامية لدولة ما، سواء الإعلام في بعده الخارجي ومصداقيته والصحف والكتب والمراكز الثقافية أو الإعلام الداخلي للدولة.

وبالتالي تلعب الثقافة والقيم والمعتقدات والمصالح المشتركة دورًا أساسيًا

في رفع رصيد القوة الناعمة لدىٰ دولة ما، وخاصة في ظل نظام دولي قائم علىٰ حالة من الاعتماد المتبادل من الفواعل سواء كانت الدولة أو غيرها، فلم تعد الدولة تعمل في ظل حدود ضيقة مراعاة للمصلحة الوطنية فقط، ولكن اختلف الأمر وتعدىٰ المجال الجغرافي للدولة لتصبح القيم العابرة للحدود القومية والثقافات المشتركة ذات أهمية في زيادة رصيد الدولة من القوة.

وعن علاقة القيم بالثقافة، فإن المكون القيمي هو الأساس الذي تتكون منه الثقافة كما أن دراسة الثقافة في العلاقات الدولية تركز علىٰ أهمية البحث والدراسة في النظرية القيمية لتحقيق نتائج أفضل لدراسة القضايا الجديدة في إطار وواقع العلاقات الدولية، أما الدين فهو أكثر مكونات الثقافة اتصافاً بالاستمرارية وأكثرها تأثيرًا لما له من دور وآثار علىٰ السياسات الخارجية للدولة، وكذلك أثره علىٰ إمكانات اندلاع الصراع أو تحقيق التعاون في النظام الدولي[1].

ويأتي الثقافي وفىٰ داخله الديني كأبعاد متزايدة الأهمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي شهدت الاتجاه من الصراعات الدولية إلىٰ الصراعات الداخلية، وتحولت الصراعات الأيديولوجية إلىٰ صراعات الهوية سواء بين الأديان أو الطوائف داخل الديانة الواحدة، لذلك قامت النظرية البنائية بالأساس علىٰ أن هويات الدول ومصالحها جزء مهم في السياسات العالمية، وأن النظام الدولي هو مجموعة من الأفكار ونظام من المعايير، وأن الأفكار هي التي تتحكم بالصراعات الدولية[2].

بعبارة أخرىٰ دخل التنظير للعلاقات الدولية مرحلة جديدة طرحت سؤالًا كبيرًا عن التحول في المنظور paradigm shift، وكان في قلب الإجابة عن هذا السؤال تجدد الاهتمام بالأبعاد الدينية والثقافية في عملية التنظير. والجدال حول ماهية وتأثير هذه الأبعاد وكيفية دراستها أفرز اتجاهات متنوعة، ومنها :

—ظهرت مراجعات لحالة علم العلاقات الدولية من نماذج معرفية خارج

(1) أماني محمود غانم، **البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات**، القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2007، ص ص 202-205.

(2) إكرام بركان ،تحليل الصراعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية ،**رسالة ماجستير**، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة ،2010،ص 49.

النموذج المعرفي الغربي تتناول بروز الأبعاد الثقافية والحضارية في العلاقات الدولية، وموقع دول الجنوب من التحديات التي ترتبت علىٰ تصاعد أهمية تلك الأبعاد في ظل عمليات اختراق خارجي كبير لدول الجنوب علىٰ الصعد المتنوعة العسكرية والسياسية والاقتصادية ، فاتجهت تلك المراجعات للحديث عن منظور حضاري إسلامي لتفسير واقع العلاقات الدولية في ظل مراجعة حالة العلم، وقدمت رؤىٰ جديدة حول محرك التفاعلات الدولية ومستويات التحليل والعلاقة بين الداخل والخارج[1].

— ورأت تلك المراجعات أن العناصر الأساسية للتدفقات العالمية تتعدد عناصرها ، فالتغيرات الجديدة أدت لبروز مفهوم العولمة وأبعاده المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية ، وبرزت الأبعاد الدينية لمواجهة العولمة وتحدياتها ، وزاد دور الدين في تحليل العلاقات الدولية ،وظهرت مدارس ترىٰ أن الحديث عن القيم لا يعني تجاهل الواقع بل الاتجاه إلىٰ ترشيده ، لذلك شهد النصف الثاني من القرن العشرين بروز دوافع دينية في العمل السياسي العالمي مثل المداخل الصهيونية والإنجيلية والمنظورات الإسلامية[2].

— وفي هذا الإطار اتجهت تلك المراجعات إلىٰ تجاوز الثنائيات التي سيطرت علىٰ دراسة العلاقات الدولية ، ورفضت تلك التوجهات الفصل بين القيمي والمادي وبين جوانب الظاهرة الأخرىٰ من عسكري واقتصادي والتركيز علىٰ تلك الأبعاد المادية ، وكذلك الفصل بين الفرد والجماعة والفصل بين الواقع والتاريخ والذي نتج عن المركزية الغربية في العلاقات الدولية ، لذلك جاء بروز الاهتمام بالدين والثقافة في العلاقات الدولية من أهم ملامح مراجعات الحرب الباردة ، مما ارتبط بجدالات عدة من قبيل حدوث

(1)نادية محمود مصطفىٰ،العولمة وحقل العلاقات الدولية،في: حسن نافعة وسيف عبد الفتاح (محرران )،العولمة والعلوم السياسية ،**مرجع سبق ذكره**، ص ص 105-103.

(2)عبد الخبير عطا ،البعد الديني في دراسة العلاقات الدولية (دراسة في تطور الحقل ): عملية التأصيل الحضاري لدور البعد الديني في دراسة العلاقات الدولية ،في: أميرة أبو سمرة (محرر) و نادية مصطفىٰ (إشراف علمي ) ،**مداخل التحليل الثقافي لدراسة الظواهر السياسية والاجتماعية : المنطلقات والمجالات والمفاهيم في العلوم الاجتماعية و السياسية** ،أعمال سيمنار قسم العلوم السياسية 2008-2010 ،القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2011،ص ص 207-205.

تحولات في منظورات العلاقات الدولية نتيجة تجدد الاهتمام بالثقافي ، وهل المتغيرات الثقافية والدينية متغيرات تابعة أم مستقلة[1].

— كما قدمت تلك التحليلات مستويات جديدة للتحليل، فجاء الحديث عن الأمة كمستوىٰ للتحليل في العلاقات الدولية، ويتمثل العنصر الثقافي لدىٰ الأمة في العقيدة ، حيث مارست الأمة أشكالًا عديدة من التفاعلات الدولية التعاونية والصراعية ، وكانت الأمم مبعثًا للعديد من الحروب والتحالفات مثل الحروب الدينية في أوربا والمواجهات بين الشيوعية والرأسمالية والفتوحات الإسلامية، حيث تلقي الأمة كمستوىٰ للتحليل الضوء علىٰ أهمية الجماعة والمناطق البينية وتجاوز الانحياز لأحد أبعاد الظاهرة الدولية علىٰ حساب غيرها[2].

— وفي الإطار ذاته ظهرت قضايا جديدة مثل قضايا التدخل الإنساني والحوار الثقافي والعدالة التوزيعية ، كما ظهر الحديث عن الاهتمام بالبعد المعياري والقيمي وربطه باستخدام القوة العسكرية، فقد فرض تطور استخدام القوة العسكرية اهتمامًا متزايدًا بالبعد القيمي، فقد تم رفع شعارات معيارية في استخدام القوة العسكرية مثل الدفاع عن النفس والتدخل الإنساني العسكري والحرب علىٰ الإرهاب، وفي هذا الإطار تأتي نظرية الحرب العادلة التي تربط بين البعد القيمي والعسكري في الحديث عن أخلاقيات اللجوء إلىٰ القوة العسكرية وشرعيته وقانونيته وعدالته[3].

—كما ظهرت اتجاهات اهتمت بتأثير الأفكار علىٰ السياسة الخارجية لدولة

(1)نادية محمود مصطفي،العلاقات الدولية في الفكر السياسي من منظورات مقارنة،في أميمة عبود (محرر) و نادية مصطفي (إشراف علمي)،المنظور البيني والعلاقات البينية في علم السياسة: إعادة نظر وقراءة جديدة،**مرجع سبق ذكره** ،2012،ص ص 66-63.

(2)أماني صالح،توظيف المفاهيم الحضارية في التحليل السياسي: الأمة كمستوىٰ للتحليل في العلاقات الدولية، في منىٰ أبو الفضل و نادية محمود مصطفىٰ (محرران)،**العلاقات الدولية: البعد الديني والحضاري**،دمشق: دار الفكر،2000،ص ص58-54.

(3)أميرة أبو سمرة،القيم في الدراسات الدولية: استدعاء القوة العسكرية نموذجًا،في أميرة أبو سمرة (محرر) و نادية مصطفىٰ (إشراف علمي)، مداخل التحليل الثقافي لدراسة الظواهر السياسية والاجتماعية : المنطلقات والمجالات والمفاهيم في العلوم الاجتماعية و السياسية ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 389-385.

ما وإعطاء وزنٍ للأبعاد القيمية ، فتحدث بعض الباحثين عن أن الأفكار لها تأثير علىٰ السياسة في ظل وجود المعتقدات التي لها قيمة كبرىٰ ليتم تضمينها في المؤسسات السياسية، ويتضح ذلك في رؤىٰ العالم المختلفة التي تقدمها بعض الأديان والأفكار التي تتعلق برموز تسهم في تشكيل معارف الأفراد، وكذلك الأفكار المعيارية والقيمية، لذلك ظهر مفهوم مؤسسة الأفكار الذي يعبر عن أفكار تتبناها مؤسسات يستمر تأثيرها لمدىٰ طويل[1].

والمقصود إجمالًا بهذه الأبعاد الحضارية الثقافية تعريفٌ قدمته أ.د/ نادية مصطفىٰ تمثل في أنها تلك الأبعاد المتصلة بآثار اختلاف الثقافة والحضارة علىٰ اختلاف الرؤىٰ والقيم وقواعد السلوك والأخلاق، وكذلك علىٰ اختلاف الرؤية للعالم ومعايير التقويم ودوافع السلوك وأسس الهوية، وتلك الأبعاد ذات تأثير علىٰ مستويات عدة : أسس تقسيم العالم، ومحركات التفاعلات الدولية، ومحدد لحالة النظام الدولي، ونمطه وأداة من أدوات السياسة وموضوع لها ومحدد لخطاب النخب والقاعدة، وعنصر تفسيري أو تبريري للتحالفات، ومكون للقوة[2].

ولقد ظهر ذلك الاهتمام بهذه الأبعاد التي تستدعي عناصر القوة الناعمة ،في مجال دراسة السياسة الخارجية كمعلم من معالم تطورها، ولذلك وفي ضوء مراجعة مفهوم القوة الصلبة، وظهور الدراسات التي ترىٰ تراجع دورها علىٰ الساحة العالمية، استجابة لأنواع أخرىٰ من القوة فرضها الواقع الدولي، وفي ضوء فشل تجارب استخدام القوة الصلبة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية كما حدث مثلا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في حربي العراق 2003 وأفغانستان 2001، ظهر مفهوم القوة الناعمة soft power الذي تناوله جوزيف ناي منذ 1990.

وتحدث ناي منذ بداية السبعينيات عن أن هناك تحولًا كبيرًا في القوة أدىٰ

(1)جيهان شريف الحديدي ،التيارات الفكرية الأمريكية وتأثيرها علىٰ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين (1993-2008) ،**رسالة ماجستير**،جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2009،ص ص 20-22.

(2)نادية محمود مصطفىٰ ،تحديات العولمة والأبعاد الثقافية الحضارية والقيمية : رؤية إسلامية ،في : **مستقبل الإسلام**،دمشق: دار الفكر، أكتوبر 2004،ص ص 419-420.

للتساؤل عن ليس ما تمتلكه الدول من مصادر، ولكن عن قدرة الدولة ذاتها في السيطرة على تصرفات الآخرين واتجاهاتهم بما يخدم مصالحها في ظل تعقد السياسات العالمية.

وتناول جوزيف ناي القوة الناعمة في مقاله soft power في عام 1990 وأسماها وجهاً آخر للقوة وهو الأكثر جاذبية من الأساليب التقليدية، حيث تستطيع دولة ما تحقيق مخرجاتها في السياسات العالمية بسبب أن الدول الأخرى أو الفواعل الأخرى تريد أن تتبع هذه الدول، وهذا الوجه للقوة يتحقق عندما يقوم فاعل دولي يجعل فواعل أخرى تريد ما يريده هذا الفاعل وأطلق عليها القوة التعاونية "co-optive power".

ورأى جوزيف ناي أن القادة السياسيين لابد وأن يتعلموا قوة جذب الأفكار والقدرة على وضع الأجندة السياسية التي تحدد الإطار الذي يحدد تفضيلات الآخرين واتجاهاتهم، وشبه ناي القوة الناعمة في السياسات الدولية بقوة الوالدين في تعليم أطفالهم، حيث لو أن لديهم قدرة على أن يشكلوا معتقدات وتفضيلات أطفالهم تكون لهم قوة أكبر، وعلى العكس لو اعتمدوا على التحكم في سلوكيات هؤلاء الأطفال، وكذلك الدول على المستوى العالمي لو استطاعت الدولة أن يكون لديها القدرة على تحسين صورتها وحيازة الشرعية في عيون الآخرين لن تجد مقاومة كثيرة لرغباتها في السياسة الخارجية تجاه الآخرين[1].

**وبالتالي فإن القوة الناعمة كما عرفها جوزيف ناي هي :**

القدرة على الحصول على المخرجات المطلوبة، وذلك لأن الآخرين يريدون ما تريده، وهي القدرة على تحقيق الأهداف من خلال الجذب وليس الإكراه، وهي تعمل عبر إقناع الآخرين ليتبعوك وجعلهم يتفقون مع قيمك ومؤسساتك، وتعتمد القوة الناعمة على الأفكار والثقافة والقدرة على إعداد أجندة الآخرين عبر قيم ومعايير ومؤسسات تكوِن تفضيلات الآخرين، فحين تجعل الدولة قوتها شرعية في أعين الآخرين وتتبني قيم مؤسسات دولية تشجع الآخرين لتعريف مصالحهم بطرق متوافقة فهي لن تحتاج لتوسعة تكلفتها

(1) Joseph Nye،Soft Power،**Foreign Policy** ،No : 80،Autumn 1990،pp 166-167.

العسكرية والاقتصادية التقليدية[1].

أولاً : تأثير القوة الناعمة في العلاقات الدولية والسياسات الخارجية :

تعمل القوة الناعمة نحو التأثير على الفواعل الدولية بتعريف اتجاهاتهم وأهدافهم والوسائل المطبقة لتحقيق تلك الغايات، وتتعامل القوة الناعمة على مستوى المصالح والمحفزات والأهداف والتفضيلات والاستراتيجيات المطلوبة للوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها، وتلعب مصادر القوة الناعمة سواء الثقافة والقيم والمؤسسات والسياسات دورًا مهماً لتحقيق التفاعلات الإيجابية مع الفواعل الدولية.

كما تسهم عناصر القوة الناعمة في الأمن والرخاء والتنمية في الدولة التي تمتلك تلك القوة، ويرجع ذلك لقدرة الدولة على توظيف واستخدام مصادرها لمنفعتها ومنفعة الآخرين وليس فقط امتلاك تلك المصادر[2]

وتأتي القوة الناعمة في إطار مراجعة الدول لسياستها الخارجية اعتمادًا على القوة العسكرية ودورها في تحقيق الأمن التقليدي، فلقد ارتبط مفهوم القوة الناعمة لدى جوزيف ناي بإطار مراجعة القوة الأمريكية بعد حربي العراق وأفغانستان والتهديدات الكثيرة التي تواجهها، حيث انتقد ناي اتجاهات الواقعيين الذين أشاروا أن الولايات المتحدة قوية بما فيه الكفاية لصد أي تهديدات خارجية ولا تحتاج إلى حلفاء أو مؤسسات لدعمها، ولكن ناي انتقد ذلك متحدثاً عن أهمية سياسة كسب العقول والقلوب للشعوب الأخرى.[3]

وعلى مستوى السياسة الخارجية البريطانية، وفي سبيل الحفاظ على القوة البريطانية في تحركاتها العالمية، جاء الحديث عن تقوية السياسة الخارجية عبر قوة الدبلوماسية والثقافة واللغة، وذلك في عصر أصبح عنوانه التحالفات والمصالح المشتركة، لذلك تحدث وزير الخارجية البريطاني William Hague عن ما أسماه عالم الشبكات" networked world" في ظل تحديات الاعتماد

(1) Robert Keohane and Joseph Nye،Power and Interdependence In The information Age،**Foreign Affairs**،Vol : 77،No:5،September. October 1998،p 83.

(2) David W. Kearn،The Hard Truth About Soft Power،**Op.cit** ،pp 67 - 68.

(3) Joseph Nye،Soft Power and American Foreign Policy،**Political Science Quarterly**،Vol: 119،No:2،Summer 2004،p 256.

المتبادل، فاتجهت السياسة البريطانية للتركيز على أهمية الشراكة والتعاون من خلال المؤسسات البريطانية في الخارج، والتركيز على التعليم والجامعات البريطانية المنتشرة في الخارج وزيادة الإنفاق على البحث العلمي، وفي عصر الاتصالات، فإن لبريطانيا دورًا واسعًا عبر قناة B.B.C التي تذاع بحوالي 32 لغة ويصل عدد مستمعيها أسبوعيًا إلى 180 مليون حول العالم [1]

وعلى مستوى السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي، يركز الاتحاد على سياسات المساعدة الخارجية وتحقيق الرخاء ويقدم رؤية مختلفة عن الرؤية الأمريكية مساهمة منه في حل المشاكل العالمية وتدعيم القيم العالمية، واستطاع الاتحاد الأوربي أن يقدم نموذجًا للعديد من الدول الأخرى في تركيزه على القوة الناعمة ودعم التحركات العالمية بعيدًا عن استخدام القوة العسكرية بشكلها التقليدي[2]

لذلك تلقى القوة الناعمة بظلالها على واقع العلاقات الدولية نحو مزيدٍ من التركيز على مصادر ناعمة مثل الثقافة والقيم والمؤسسات، والقوة الناعمة لا تمارس في السياسة الدولية من أجل جذب الآخرين فقط، ولكن لها أهداف محددة وموجهة مثل تحقيق استراتيجيات أمنية معينة لذلك فهي " goal – specific power" .

**ومن ضمن استراتيجيات القوة الناعمة في السياسات العالمية ما يلي:**

1. خلق صورة ذاتية تهدف إلى تحسين الإطار الأمني للدولة، ومن أمثلة ذلك استراتيجيات اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية للاندماج في النظام العالمي وخلق صورة سلمية للدولة والاندماج في المؤسسات العالمية وتقليل خطر التحالفات الدولية ضدها.

2. التحكم في صورة الآخرين للحصول على دعم دولي للتحركات الجماعية، فالدول التي تستطيع أن تحمل قيمًا عالمية وتدافع عنها مثل الحرية والليبرالية والديمقراطية ومحاربة الفقر أكثر قدرة على ممارسة القوة الناعمة مثل الولايات المتحدة التي استخدمت تلك القيم في جمع تحركات عالمية

(1) **Michael Harvey**،**Op. cit** ،**pp 8 - 9**

(2) **Mitchell** p. Smith،Soft Power : Rising Romantic Europe in The Service of Practical Europe،**World literature Today**،January. February 2006،pp 20-22.

ضد الدول التي أسمتها بدول محور الشر مثل إيران وكوريا والعراق وغيرها.

3. القيام بعملية تأثير شبكية "Network effect strategy"، وذلك من أجل نشر معايير معينة وتصرفات وأشياء مشتركة، وتهدف تلك الاستراتيجية إلىٰ تكوين بيئة خارجية في صالح الدولة وشركائها، كما تهدف الدولة من وراء ذلك إلىٰ تغيير المستقبل في صالح الدولة ومصالحها[1]

وبالتالي فإن مراجعات السياسات الخارجية للدول في ضوء القوة الناعمة ألقت بظلالها علىٰ العلاقات الدولية واقعًا وتطبيقًا، وأثرت إلىٰ حد كبير علىٰ فكرة أنه واقع صراعي وأنه معادلة صفرية بين الفواعل، فقد أعلت القوة الناعمة من أهمية التحالفات والشراكات والتعاون في ضوء فكرة الصراع والانفرادية التي سيطرت علىٰ واقع العلاقات الدولية فترة طويلة من الزمن في ظل الدراسات الواقعية، وقد تبنت العديد من الدول استراتيجيات القوة الناعمة في تحركات سياستها الخارجية.

## ثانياً : مكونات القوة الناعمة

تعد الثقافة والتعليم وبرامج التبادل والحوارات الثنائية والمتعددة والمساعدات الاقتصادية والإنسانية وحفظ الأمن الإنساني والمساهمة في حل المشاكل الدولية من أهم منابع القوة الناعمة، أما عن مكونات القوة الناعمة، فقد تحدث Alexander L.vuving في أحد مقالاته عن أن هناك ثلاثة مكونات للقوة الناعمة وهي :

### 1. Brilliance ( اللمعان )

وهي تكون في دولة متقدمة علمياً وتكنولوجيًا لديها ثروات اقتصادية وقوة عسكرية، وتحقق انتصارات عسكرية ونجاحات اقتصادية وقادرة علىٰ حل المشاكل وتقديم نماذج ناجحة للآخرين.

ففي السياسات العالمية الدولة ذات الإمكانات والنجاحات يسعي الآخرون لتقليدها واتخاذها نموذجًا وتقليد ممارساتها ومؤسساتها وأيديولوجيتها وقيمها ورؤيتها وتأخذ هذه الدولة سمعة وتصبح مؤثرة ومن الصعب مقاومة تحركاتها الخارجية.

---

(1) Geun lee،A theory of Soft Power and Korea's Soft power Strategy،**Korean Journal of Defense Analysis**،Vol : 21،No:2،June 2009،p 212.

**2. Benignity( اللطف )**

ويقصد بها كيفية تفاعل وتعامل فاعل دولي ما مع الآخرين بطريقة جيدة، ومساعدة الآخرين ودعمهم وتقديم الحماية لهم والاهتمام بهم والاستماع إلىٰ متطلباتهم ومراعاة حقوقهم وتفضيلاتهم، والتصرف بطريقة غير تهديدية ويتحول ذلك لقوة في حالة احترام الآخرين لذلك الفاعل، وبالتالي كسب وحيازة موافقتهم علىٰ تحركاته وسياساته وقيمه ومثله.

**3. Beauty ( الجمال )**

ويقصد بها في لغة العلوم السياسية، كيف تكون الفواعل الدولية متقاربة إلىٰ بعضها البعض ومتشاركة في نماذجها وقيمها مما يعطي انطباعًا بالأمن والتواصل مما يشجع الآخرين علىٰ الثقة والتعاون، ويأتي ذلك في إطار تصرف دولة ما علىٰ أنها حامية للقيم والمعايير، ومن هنا تأتي المصداقية والشرعية والسلطة الأخلاقية[1].

**أما ناي فيرىٰ أن القوة الناعمة لبلد ما تتركز بالأساس في ثلاثة موارد أساسية ألا وهي:**

- **الثقافة** عنصر جذب كبير لدولة ما وهي مجموعة القيم والممارسات في دولة ما من أدب وفن وتعليم، وعندما ترتبط ثقافة دولة ما بقيم عالمية ومصالح مشتركة يزيد ذلك من إمكانية تحقيق النتائج المرغوبة بقوة الجاذبية والاقتناع مع مراعاة السياق ذاته.
- **السياسات الحكومية للدولة** والتي تعزز القوة الناعمة لهذه الدولة أو تقوضها، فالسياسات الداخلية والخارجية التي تقوم وفق أسس وطنية ضيقة مع عدم مراعاة مصالح الآخرين تقوض أسس القيم الناعمة.
- **القيم** التي تدافع عنها حكومة ما بأشكال متعددة سواء بسلوكها الداخلي مثل قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان أوفي المؤسسات الدولية بالعمل مع الآخرين أو في السياسات الخارجية بتشجيع السلام وحقوق الإنسان، تؤثر

(1) Alexander L.vuving،How Soft Power Works،**Paper presented at the panel "Soft Power and Smart power"**،American political science Association Annual Meeting Toronto،September،3,2009،pp 9- 11.

بشكل كبير علىٰ صياغة تفضيلات الآخرين[1].

ولذلك لا يمكن إهمال البعد الداخلي في موارد القوة الناعمة، حيث أن له دورًا حيويًا في زيادة رصيد الدولة من تلك القوة الناعمة سواء في جانب القيم والثقافة والتماسك القومي الداخلي وكذلك ما يسمىٰ القدرة السياسية المحلية التي تتمثل في كفاءة أجهزة صنع القرار والحريات العامة ووجود مساندة شعبية لتحركات الدول في الخارج مع وجود استراتيجية واضحة وتفاعل جماهيري وكفاءة في السياسات الحكومية[2].

ثالثا : متطلبات وشروط نجاح القوة الناعمة :

تعمل القوة الناعمة علىٰ تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة في ضوء بيئة مناسبة للقوة الناعمة تجعلها أكثر نجاحًا في تحقيق الأهداف، **ومن تلك المتطلبات والشروط ما يلي:**

### 1. القدرة على الجذب attractions

والجذب هو الآلية الأساسية التي تعمل من خلالها القوة الناعمة في النظام العالمي، وهناك فرق بين الجذب كقوة Force والجذب كفعل action أو النتائج المرغوب فيها، حيث أصبح التركيز علىٰ مصالح وتفضيلات الفاعلين في النظام الدولي، حيث يكون الانجذاب لقيم دولة ما وسياستها وقيمها في مصلحة وتفضيلات الدولة الهدف، وآلية الجذب هذه ترتبط بالقدرة علىٰ الإقناع الذي يفترض تغيير تفضيلات الفواعل الدولية بعد تدخل الدولة بأدوات القوة الناعمة، الأمر الذي يجعل التحليل النهائي علىٰ التركيز علىٰ السلوك والمخرجات بدلًا من التركيز علىٰ المصالح والتفضيلات.

وعند انجذاب الدولة المستهدفة إلىٰ قيم ومثل الدولة القائمة بممارسة القوة الناعمة يصبح الإقناع ليس صعبًا خاصة لو كانت سياسات الدولة القائد تتفق مع أهداف وقيم الدولة الهدف، ويصبح ليس من الصعب تحديد أجندة

(1) جوزيف ناي، **القوة الناعمة : وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، محمد توفيق البحيرمي (مترجم)، المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، 2007، ص ص 32- 37.

(2) مسفر بن ظافر عائض القحطاني، إستراتيجية توظيف القوة الناعمة لتعضيد القوة الصلبة في إدارة الأزمة الإرهابية في المملكة العربية السعودية، **رسالة دكتوراه**، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010، ص74.

وتحركات الأهداف في اتجاه الحصول علىٰ المخرجات المرغوبة[1].

وتأتىٰ هنا أهمية الإشكالية الجدلية القائمة حول كون القوة الناعمة تتجه نحو المخالف أم المتقارب، وكيف تستخدم القوة الناعمة مع حالة عدم وجود مشترك ثقافي بين الدولة المرسل والدولة المستقبل مما يجعل عملية الاستماع والقبول في ظل الاختلاف غير مجدية أحيانًا، ويمكن الرد علىٰ تلك الإشكالية عن أن وجود ذلك المشترك الثقافي هام لتعمل القوة الناعمة إلا أنه في ظل عصر العولمة والاتصال وتدفق الأفكار فمن الصعوبة بمكان الحديث عن تباينات ثقافية واضحة بين الدول، ومع ذلك تبدو دول مثل إيران وتركيا مع وجود مشترك ثقافي مع دول المنطقة أكثر قدرة علىٰ ممارسة القوة الناعمة عن غيرها من الفواعل من خارج المنطقة[2].

وتجدر الملاحظة عند الحديث عن المشترك الذي يمهد للقوة الناعمة القول بأنه ليس من الضرورة بمكان أن يكون ذلك المشترك قائمًا علىٰ البعد الثقافي فقد يكون المشترك سياسي في تبنىٰ أفكار سياسية معينة ونماذج ورؤىٰ سياسية تكون ذلك المشترك الذي قد يمهد فيما بعد لنشأة المشترك الثقافي، بجانب ذلك فقد تحدث جوزيف ناي عن تخطىٰ ذلك المشترك الثقافي عبر الوكالة ويقصد بها ممارسة القوة الناعمة عبر وكلاء يكونون أكبر وأكثر قدرة في التأثير داخل سياقهم فقد تكون كوريا الجنوبية وكيل الولايات المتحدة الأمريكية في القوة الناعمة في آسيا [3].

يضاف إلىٰ ما سبق، أن القوة الناعمة قائمة علىٰ قوة الجذب والإقناع وبالتالي تفترض عدم وجود المشترك الثقافي والاعتماد علىٰ ثقافة مغايرة وسياق مختلف ولكن له القدرة علىٰ الجذب وإقناع الآخرين به للاتجاه نحوه والاقتناع بممارسات الدولة القائمة بالقوة الناعمة نتيجة للاجتذاب لنموذجها الثقافي المغاير، ويأتي علىٰ رأس ذلك الثقافة الغربية والأمريكية التي لاقت رواجًا في الأوساط العربية والإسلامية رغم اختلاف السياق وغياب المشترك إلا أن قدرتها علىٰ الجذب مهدت لانتشارها والحديث عن موجات الغزو الثقافي الغربي في

(1) David w. Kearn، **Op. cit.** p 73.

(2)علىٰ جلال معوض،مراجعة مفهوم القوة الناعمة : خصوصية السياق الشرق أوسطىٰ ،**أعمال المؤتمر التركي الأول : الثقافة وسياسات الشرق الأوسط** ،المجلد الأول ، فبراير 2012،ص 35.

(3)جوزيف ناي ،القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسات العالمية ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 180.

بلدان العالم الإسلامي اعتمادًا علىٰ الأبعاد غير الملموسة لانتشارها.

**2. وجود مصادر للقوة الصلبة بجانب مصادر القوة الناعمة غير الملموسة :-**

حيث إنه وإن كان الجذب والإقناع يعتمد علىٰ الأيديولوجية والمؤسسات والقيم والمثل العليا والثقافة، لكن نجاح الدولة في الحصول علىٰ مخرجات مطلوبة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية يتأثر بدرجة كبير ة بعناصر قوتها المادية، فقد توجد دول ذات ثقافات وحضارات، ولكنها تفتقد قوة الجذب وذلك لعدم قدرتها علىٰ مواجهة التحديات، لذلك امتلاك موارد القوة الصلبة لا يمكن أن ينفصل عن عملية الجذب والإقناع.[1]

وبجانب ما سبق فقد وضع Matthew kroenig وآخرون في مقالة بعنوان "Taking soft power seriously"، وضعوا نظرية للقوة الناعمة تشترط عددًا من المتطلبات لضمان نجاح القوة الناعمة، وهىٰ متمثلة في التالي:

**أ) تسويق الأفكار :- Market place of ideas**

الدولة التي تسعىٰ لتشكيل تفضيلات الآخرين فإنها لابد وأن يكون هناك نوع من التفاعل مع الهدف المراد تغيير اتجاهاته في إطار عملية تهدف لتسويق أفكار الدولة الممارسة للقوة، فلو لم يكن هناك هذا النوع من التواصل تنعدم القدرة علىٰ توصيل رسالة المرسل، وكما هو الحال في تسويق المنتجات في الأسواق الاقتصادية فإن تسويق الأفكار في مجال العلاقات الدولية يحتاج إلىٰ منافسة من أجل تسويق السياسات والأفكار والقيم والثقافات وفىٰ حالة فشل الحكومات في القيام بذلك التسويق في الخارج فإنه لابد من وجود خطوات للتغلب علىٰ ذلك قبل التفكير في ممارسة قوة ناعمة مؤثرة.

**ب) تغيير الاتجاهات والتفضيلات Attitude change**

من أجل التأثير علىٰ هدف معين، فإن الدولة صاحبة الرسالة لابد وأن تحدث تغييرًا في تفضيلات واتجاهات الفاعلين المستهدفين من تلك الرسالة، ويحدث التغيير في اتجاهات الآخرين اعتمادًا علىٰ ثلاثة عوامل وهم: مصدر الرسالة، محتوىٰ الرسالة، وأخيرًا مستقبل الرسالة.

ويحدث الإقناع والتأثير عندما تتوافر مصداقية مصدر الرسالة بجانب توافر

(1) **Ibid.**، p 74

الثقة في ذلك المصدر وقدرته على حفظ مصالح وتفضيلات الأطراف المستهدفة، كذلك توافر الخبرة والقدرة على الجذب والإقناع بجانب المصداقية والثقة من أهم عوامل نجاح عملية التغيير، ومحتوى الرسالة ذاته يحمل مصداقية وقدرة على الاستمرار وكذلك التكرار لمحتوى الرسالة، وأن يكون المستقبل لديه الاستعداد للاستماع والتواصل.

**ج) الاتجاهات والتفضيلات وربطها بمخرجات السياسة الخارجية:**

لا يتوقف نجاح القوة الناعمة عند تسويق الأفكار وإحداث تغيير في التوجهات والاتجاهات إلا إذا صب ذلك في تحسين وتحقيق مخرجات مطلوبة للسياسة الخارجية للدول القائمة بهذه العملية الاتصالية مع غيرها من الدول، وأن تكون تلك العملية الاتصالية موجهة للشعوب ولصانعي القرار في السياسة الخارجية لتلك الدول المستهدفة، وهى تختلف من دولة لأخرى فهناك دول تكون للنخبة فقط فيها الدور المؤثر في عملية صنع القرار، ودول أخرى يكون للمواطنين التأثير الأكبر [1]، وبجانب ما سبق يجب مراعاة مصالح وتفضيلات الدول المستهدفة وإلا فلن يكون للعملية الاتصالية لنجاح القوة الناعمة التأثير المطلوب.

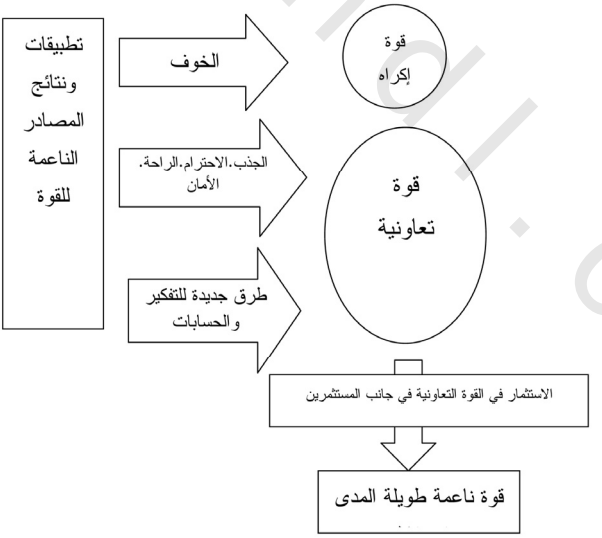


**شكل(1)**

(1) Matthew Kroenig and Melissa Mc Adam and Steven Weber،Taking Soft Power Seriously،**Comparative Strategy** ،Vol : 29،2010 pp 414 - 416.

المصدر :

Geun lee ،A theory of soft power and Korea's soft power strategy ،**Korean Journal of Defense Analysis** ،Vol : 21 ،No:2 ، June 2009 ،p:212.

ويوضح الشكل السابق أنه عند سعىٰ فاعل دولي ما للتأثير علىٰ اتجاهات فاعل آخر أو تفضيلاته لصالحه فإن تطبيق القوة الناعمة إما أن ينتج عنها طرق جديدة للتفكير والسلوك في حالة الانجذاب للفاعل ممارس للقوة أو حالة من الخوف في عقول المستقبلين علىٰ المدىٰ القصير.

وهذا ممكن أن يحدث تغييرات علىٰ المدىٰ القصير في تفضيلات واتجاهات الفواعل المستقبلة، فعندما تكون مصادر القوة الناعمة قادرة علىٰ خلق الاحترام والانجذاب والأمن فهي تنتج قوة تعاونية، ولكن عندما تخلق هذه المصادر نوعاً من الخوف فهي في هذه الحالة تتحول إلىٰ قوة إكراه أو مقاومة شديدة من الطرف المستقبل.

رابعاً : أنواع القوة الناعمة :

**تناول البعض الحديث عن أنواع للقوة الناعمة تختلف حسب اختلاف أهداف استخدام القوة وذلك كالتالي :**

1- القوة الناعمة لتحسين بيئة الأمن الخارجية وخلق صورة جذابة وسلمية للدولة، وهذا النوع من القوة الناعمة يحتوىٰ علىٰ مزيج من الموارد الناعمة مثل الشعارات القومية والخطط والسياسات والدبلوماسية الشعبية، لإنشاء صورة سلمية للدولة ولتسهيل دخولها إلىٰ المجتمع الدولي، مثل نموذج الصين واليابان.

2- القوة الناعمة للحصول علىٰ دعم الآخرين لتحقيق سياسات أمنية وخارجية، وهو نوع مهم جدًا لتحقيق قيادة مؤثرة في تحويل الأحداث والتفاعلات الجماعية ما بين الدول،وهو نوع هام في حفظ تكلفة استخدام القوة الصلبة في ظل سياسة توزيع العبء علىٰ أكثر من دولة في إطار تحالف دولي، مثال الحصول علىٰ موافقة دولية لفرض عقوبات علىٰ دولة معينة.

3- القوة الناعمة للتحكم في طريقة تفكير الدول الأخرىٰ وتفضيلاتهم، ويهدف هذا النوع لتغيير التفضيلات والسلوك للآخرين، في ظل نشر الثقافات

والقيم والخطابات وجوائز عالمية مثل نوبل وقيم عالمية مثل الليبرالية.

4- القوة الناعمة لتحقيق تجمع أو مجتمع دولي: مثل تكوين عدد كبير من الكيانات الاقتصادية أو السياسية مثل الإمبراطورية مثلًا، وذلك للحصول علىٰ ولاء تلك الكيانات في إطار القوة الناعمة ومثال ذلك الاتحاد الأوربي وقدرته علىٰ تكوين مجتمع دستوري ومؤسسات ونماذج متشابهة وسياسة موحدة.

5- القوة الناعمة لتدعيم القيادة والحصول علىٰ دعم داخلي للحكومة، وذلك في إطار شعارات القومية وخلق بطل قومي والمشاركة في المسابقات العالمية، وظهور القيادة في مؤتمرات وندوات عالمية لزيادة شعبية رئيس الحكومة، وهو يركز علىٰ الشعب في داخل دولة معينة، ومع ذلك فبدون وجود البعد الدولي فلا وجود لهذا النوع من القوة الناعمة علىٰ الإطلاق.[1]

**خامساً: القوة الناعمة في علاقتها بالقوة الصلبة :**

وعن علاقة القوة الناعمة في السياسات الدولية بالقوة الصلبة، فإنها تثير العديد من التساؤلات حول كون هناك فواصل جامدة بين القوتين في مصادرهم ومخرجاتهم من عدمه، و هل استخدام أيٍ منهما يمكن دون الرجوع للقوة الأخرىٰ، وهل القوة الناعمة منفصلة في مصادرها عن القوة الصلبة، فماذا عن علاقة موارد ومصادر القوة الصلبة بالنسبة لعملية الجذب والإقناع من القوة الناعمة؟.

**وعن القوة الناعمة في علاقتها بالقوة الصلبة فهناك اتجاهان في ذلك :**

## 1- الاتجاه الأول :

يري هذا الاتجاه أن القوة الناعمة هي قوة الإقناع والجذب في السياسات العالمية وأن هذه القوة غير إكراهية أو إجبارية علىٰ عكس القوة الصلبة التي تمثل لديهم القدرة علىٰ الإجبار والإكراه، ورغم ذلك يري أصحاب هذا الاتجاه أنه لابد من وجود قدر ما من القوة الصلبة حتىٰ تتواجد القوة الناعمة، فمصادر القوة الصلبة تسهم في القوة الناعمة، لكن ذلك يعني أن استخدام القوة والدفع هي قوة صلبة وأن القوة الناعمة تشكل عن طريق الجذب و الإقناع،

(1) Geun Lee ،**op. cit**،pp 208- 209.

Soft is pull في مقابل hard is push.

وهذا هو الفرق ما بين القوتين لذلك فالقوة الناعمة لدىٰ أصحاب ذلك الاتجاه في علاقتها بالقوة الصلبة هي القدرة علىٰ التأثير علىٰ الآخرين بوسائل تعاونية.

ومن أهم أنصار هذا الاتجاه هو جوزيف ناي الذي يري أن أنواع المصادر المرتبطة بالقوة الصلبة مصادر ملموسة مثل القوة العسكرية والمال، بينما المصادر المرتبطة بالقوة الناعمة مصادر غير ملموسة مثل المؤسسات والأفكار والقيم والثقافة وشرعية المؤسسات. ولكن الحدود ليست فاصلة بين موارد كلا القوتين ففي بعض الأحيان تؤثر بعض المصادر غير الملموسة مثل الوطنية والأخلاق والشرعية في مقدرات القوة العسكرية والقدرة القتالية، كما أن التهديدات التي تؤدي إلىٰ استخدام القوة الصلبة في كثير من الأحيان هي تهديدات غير مرئية وغير ملموسة.

فيري جوزيف ناي أنه لابد من التفرقة بين مصادر القوة من ناحية power resources وسلوك القوة من ناحية أخرىٰ power behavior، لأن ذلك يجعلنا ندرك أن المصادر المرتبطة بسلوك القوة الصلبة ممكن أيضا أن ينتج سلوك قوة ناعمة وذلك اعتمادًا علىٰ السياق الذي يتم استخدام تلك المصادر فيه وكيفية استخدامها، فمصادر القوة الصلبة قد تخلق قوة ناعمة، وكذلك السلوك التعاوني قد يستخدم لخلق مصادر للقوة الصلبة في شكل تحالفات عسكرية ومساعدات اقتصادية، والمصادر الملموسة مثل الوحدة العسكرية ممكن أن تخلق سلوكًا إجباريًا عن طريق الفوز في المعركة أو سلوكًا تعاونيًّا بالجذب والإقناع، ويعتمد ذلك علىٰ كيفية استخدام تلك المصادر، وبما أن الجذب يعتمد علىٰ عقول المستقبلين أنفسهم فإن الإدراك يلعب دورًا في تحديد ما إذا كانت المصادر المستخدمة تنتج قوة ناعمة أم صلبة[1]

فالقوة الناعمة مثلها مثل أي نوع من أنواع القوة الأخرىٰ تستخدم لأغراض خيرة أو غير خيرة، لذلك في حديث ناي عن القوة الناعمة أكد علىٰ أنها ليست

(1) Joseph Nye،Power and Foreign Policy،**Journal of political power**،Vol:45 ،issue: 1،2011 ،p 19.

مفهومًا قيميًا، فبعض المصادر العسكرية تسهم وبقوة في القوة الناعمة، بعض النماذج الديكتاتورية مثل هتلر وستالين وضعوا القصص والأساطير عن فوزهم وقوتهم لخلق نوع من جذب الآخرين لكي يندمجوا في أفكارهم وطريقتهم، كما يري ناي أنه ينجذب العديد من الناس إلىٰ الدولة القومية ذات المقدرات والقدرات العسكرية الجيدة في إطار برامج التدريب المتبادل.

فامتلاك فاعل ما لمصادر القوة سواء ملموسة أو غير ملموسة يعتمد علىٰ قدرة هذا الفاعل وعلىٰ السياق المحيط في تحويلها إلىٰ مخرجات ونتائج إما أن تكون قوة ناعمة أو قوة صلبة، فالصين مثلًا كنموذج اقتصادي صاعد لديها مصادر اقتصادية كبيرة قد تسهم في تحويلها لقوة صلبة إذا استخدمت القهر والإجبار في فرض عقوبات علىٰ دولة ما، وقد تستخدمها كقوة جذب للمزيد من الأسواق في الدول النامية ومشروعات التعاون والاستثمار.

لذلك فالفكرة الرئيسية لدىٰ أصحاب هذا الاتجاه أن القوة الصلبة قوة إكراه وضغط وقد تسهم فيها مصادر ناعمة، والقوة الناعمة قوة جذب وإقناع وقد تسهم فيها مصادر صلبة.

## 2- الاتجاه الثاني :

يتبني أصحاب هذا الاتجاه مفهومًا مغايرًا للقوة الناعمة في علاقتها بموارد القوة الصلبة، ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه أن الموارد غير الملموسة هي مصادر للقوة الناعمة، والموارد الملموسة هي مصادر للقوة الصلبة، وبهذا فإن القوة الناعمة قد تكون قوة تعاونية وقد تكون قوة إكراهية وكذلك الحال بالنسبة للقوة الصلبة.

ومن أنصار هذا الاتجاه Geun lee الذي تحدث عن نظرية للقوة الناعمة تعتمد علىٰ مصادر غير ملموسة resource – based theory of soft" power"، فالموارد الملموسة ليست بمصادر للقوة الناعمة ولكن مصادرها هي الأفكار والصور والنظريات والتعليم والخطابات والثقافة والرموز القومية والعالمية.

فينتقد Geun lee فكرة Joseph Nye أن طبيعة القوة الناعمة هي قوة تعاونية وغير إكراهية بغض النظر عن المصادر المستخدمة، لكن lee يري أنه أحيانًا الموارد الناعمة تستخدم لخلق إكراه وقهر والموارد الصلبة قد تستخدم لجذب الآخرين.

فيعرف lee القوة سواء الناعمة أو الصلبة تبعاً لمصادر القوة المستخدمة فلو كانت مصادر غير ملموسة فإنها تؤدي لقوة ناعمة، ولو كانت مصادر ملموسة فإنها تؤدي لقوة صلبة، وفي الحالتين القوة الناعمة قد تكون تعاونية أو إجبارية، واعتبر lee أن هذا التعريف هام جدًا حيث إن حيازة مصادر القوة الناعمة لا يعني مطلقاً امتلاك القوة الناعمة Being soft is not soft power[1]، **ويمكن توضيح الاختلاف بين الاتجاهين بالشكلين التاليين :**

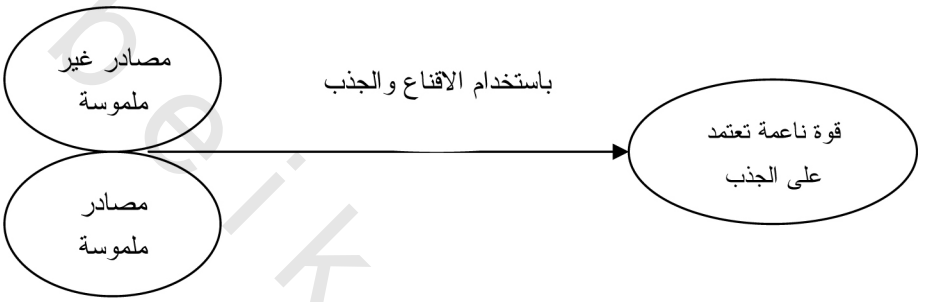


**الاتجاه الأول**

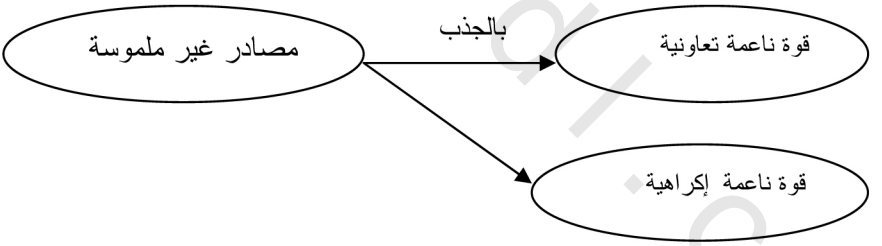


**الاتجاه الثاني**

**شكل (2)**

ويشير الشكل السابق إلىٰ تعريفين مختلفين للقوة الناعمة ، ففي حين يرىٰ الاتجاه الأول أن القوة الناعمة قد تكون مصادرها ملموسة أو غير ملموسة لكنها تؤدي في النهاية إلىٰ قوة ناعمة تعتمد علىٰ الجذب وليس الإكراه ، يرىٰ

(1) Geun lee،**op.cit**، pp 200- 201.

obeikandl.com

الاتجاه الثاني أن مصادر القوة الناعمة هي بالأساس مصادر غير ملموسة وقد تكون القوة الناعمة في النهاية قوة تعاونية أو قوة إكراهية تأتي من مصادر ناعمة .

**ويري lee أن هذا المفهوم للقوة الناعمة له مميزات كالتالي :**

1- تستطيع الدول توظيف مصادر القوة الناعمة بدون اللجوء إلي تكليفات اقتصادية ومالية عالية، مثل دول القوة المتوسطة مثل كندا واستراليا واليابان.

2- يمكن لدول أخري مثل كوريا الشمالية وإيران من تحسين بيئتهم الأمنية بخلق صورة ناعمة لهم عندما تكون سياسات الولايات المتحدة تجاههم تتغير بطريقة أكثر واقعية.

3- يمكن لبعض القوي ذات مصادر القوة الصلبة القليلة للظهور بمصادر قوة ناعمة مثل الاتحاد الأوروبي، وإمكانية أن يقدم نموذجًا آخر لحل الأزمات العالمية غير النموذج الأنجلو – أميركي الليبرالي الجديد.

وبالتالي، فالقوة الناعمة في علاقتها بالقوة الصلبة تختلف في إطار هذين الاتجاهين وفي رؤية كليهما للمصادر المكونة للقوة الناعمة من ناحية وإستراتيجيتها من ناحية أخري.

لذلك يجب التأكيد علىٰ أن القوة الناعمة لا تعني بأي حال اختفاء أو تلاشي أدوات القوة الصلبة، فيعتمد ذلك علىٰ الموقف والسياق ، فللقوة الناعمة لحظتها المناسبة، وهي تعمل في إطار من التبادل والتوافق مع أدوات القوة الصلبة العسكرية والاقتصادية، وإلا كانت في هذه الحالة مرادفة للضعف والعجز، لذلك تتغير القوة الناعمة بتغيير وسائط وأدوات التأثير الثقافي وتحولاتها النوعية في ظل تحولات مفهوم المكان والجغرافيا كما تتأثر برصيد المال الأخلاقي للدولة ورأس المال الحقيقي والموازنات[1].

**سادساً :المعوقات والقيود على استخدام القوة الناعمة :**

1- توجد العديد من التساؤلات حول مفهوم القوة الناعمة واستخدامها في السياسة الخارجية لدولة ما من حيث صعوبة قياس نتائج استخدامها وتطبيقاتها

(1)هبة رؤوف عزت، القوة الناعمة المهدرة: أزمة النظام القوي والدولة الضعيفة بمصر، **مركز الجزيرة للدراسات**، 13 أكتوبر 2011، متاح علىٰ :

**studies.aljazera.net/files/2011/08/2011887234 .**

علىٰ أرض الواقع، فأساس مفهوم القوة الناعمة ارتبط منذ البداية بالسياق الأمريكي في إطار مراجعة السياسة الخارجية الأمريكية وجاء المفهوم ليخدم وضع الاستراتيجية الأمريكية ومكانتها العالمية، فاستخدمت كأداة وصف للقوة الأمريكية الناعمة الصاعدة، وبالتالي تحتاج القوة الناعمة لتشغيلها وتطبيقها علىٰ سياقات أخرىٰ لقوىٰ عالمية وإقليمية أيضا وهو ما تسعىٰ إليه الدراسة في التطبيق علىٰ الحالة الإيرانية واختبار مقولات القوة الناعمة وتأثيرها في مخرجات السياسة الخارجية للدول.

2- كما أن مفهوم القوة الناعمة أثار العديد من الجدل حوله من ناحية أبعاد عدة تدور حول مدىٰ جدية المفهوم وصل إلىٰ حد التشكيك في اعتباره قوة فهو مجرد أدوات لنشر القيم، وكذلك تداخله مع بعض المفاهيم القديمة مثل الدبلوماسية والحرب النفسية والغزو الثقافي، وكذلك يثير المفهوم الجدل حول طبيعة استخداماته وتأثيراته ووسائل قياسه بالإضافة إلىٰ تعدد تعريفات المفهوم وما تثيره من أبعاد ومكونات عدة[1].

3- في إطار علاقة القوة الناعمة بالقوة الصلبة والمصادر الملموسة، فانه لا يمكن القول إن القوة الناعمة تعمل وحدها في كل الأحوال بعيدا عن القوة الصلبة، كما أنها ليست بديلًا لهذه القوة من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة ما، وهنا يثار التساؤل إلىٰ أي مدي تعمل القوة الناعمة علىٰ جعل الدولة الممارسة لها ذات قوة فعلية في تحركاتها الخارجية، ومدي علاقتها في إطار ذلك بالقوة الصلبة.

4- أحد العوامل المهمة في قياس القوة الناعمة هو وجود درجة من القيم المشتركة والمصالح بين الفواعل، وهو يتطلب نوعًا من التفاعل في إطار مؤسسي ما، فتوافر الإقناع والجذب في مجتمع ما لابد وأن يتوافر فيه تلك المصالح والقيم المشتركة من أجل أن تعمل القوة الناعمة، فحتىٰ في بعض الأطر المؤسسية كالأمم المتحدة وغيرها يوجد فيها اختلاف حول عدد من القيم والمصالح المتضاربة وإن وجد ذلك في بعض المؤسسات مثل الاتحاد الأوروبي إلا أن ذلك من الصعب

(1)علىٰ جلال معوض ،مراجعة مفهوم القوة الناعمة : خصوصية السياق الشرق أوسطىٰ، **مرجع سبق ذكره** ،ص ص 28-27.

تحقيقه في ظل النظام العالمي الفوضوي[1].

فمصادر القوة الناعمة وعلىٰ رأسها الثقافة الشعبية تجتذب الأفراد أكثر وتنجح القوة الناعمة في أوضاع تكون فيها الثقافات متقاربة أو متشابهة إلىٰ حد ما وليست متباينة بشدة، وحيث إن القوة الناعمة تحتاج أكثر من القوة الصلبة إلىٰ وجود مستمعين ومتلقين مستعدين[2]. لذلك تحتاج القوة الناعمة لتحديد أهدافها بطريقة دقيقة، ولمن توجه وكيف؟ وضرورة خلق مصالح مشتركة وقيم تعمل علىٰ أساسها القوة الناعمة من أجل أهداف السياسة الخارجية لدولة ما.

ولكن ذلك لا ينكر الأهمية المتصاعدة للقوة الناعمة في ظل ثورة المعلومات التي تخلق أسرًا افتراضية وشبكات عابرة للحدود القومية، وفي ظل تزايد أدوار الفاعلين من غير الدول وقوتهم الناعمة، بحيث تصبح السياسة هي تنافسًا علىٰ الجاذبية والشرعية والمصداقية، وتصبح القدرة علىٰ تقاسم المعلومات وعلىٰ كسب تصديق الآخرين موردًا مهمًا من موارد الجذب، وتصبح الدول أكثر جذبًا في عصر المعلومات في ظل ما تملكه من قنوات اتصال متعددة لتساعد علىٰ تأطير القضايا، وتكون ثقافتها أقرب إلي الأعراف العالمية[3].

ولكن الحديث عن القوة الناعمة في إطار السياسات العالمية دون وجود للقوة الصلبة حديث لا طائل من ورائه، فليس باستطاعة دولة ما أن تتخلي عن قوتها الصلبة وقدراتها العسكرية من أجل التحرك بالإقناع والجذب، كما أن الاعتماد علىٰ القوة الصلبة وحدها أثبت فشله في بعض التحركات لذلك لابد من وجود قوة ناعمة مساندة.

لذلك لابد من الحديث عن مفهوم جديد في واقع ودراسات العلاقات الدولية وهو مفهوم القوة الذكية وذلك للجمع مابين نوعي القوة الصلبة والقوة الناعمة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة ما، وهو ما سوف يتم تناوله في المبحث التالي.

---

(1) David w.kearn،**op.cit**،p71.

(2)جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الخارجية، **مرجع سبق ذكره**،ص 39.

(3)**المرجع السابق**، ص ص 60 – 61.

## المبحث الثالث
## القوة الذكية في السياسة الخارجية:
## أهميتها وطبيعتها مقارنة بأنواع القوة الأخرى

في ضوء ارتفاع تكلفة القوة الصلبة ماديـًا وبشريا وعدم قدرة القوة الناعمة علىٰ أن تعمل وحدها، جاء الحديث عن إطار جديد لمفهوم القوة في السياسات العالمية يقوم علىٰ الاستفادة من كلتا القوتين الناعمة والصلبة، وذلك في إطار استراتيجيات جديدة تستدعىٰ أدوات القوة المختلفة تبعـًا للموقف وللسياق، وفىٰ إطار مراجعة السياسات الخارجية للدول بدأ الحديث عن استراتيجيات القوة الذكية في السياسة الدولية للجمع بين أدوات القوة الناعمة والقوة الصلبة بتوليفات معينة يقتضيها الموقف الذي تستعمل فيه القوة الذكية، والقوة الذكية ليس مفهومـًا مغايرًا بجانب القوة الناعمة والصلبة وليس مفهومـًا جديدًا فهو مفهوم قائم بالأساس علىٰ القوتين ولكن بشروط واستراتيجيات تراعىٰ عددًا من المتطلبات.

فبجانب تركيز الدول الكبرىٰ علىٰ ميزانية الدفاع والأسلحة بنوعيها الدفاعية والهجومية جاء التركيز علىٰ الأبعاد الناعمة للقوة، فالصين بجانب ما أسماه البعض بالصعود الصيني السلمي اعتمادًا علىٰ التبادلات الطلابية والثقافية و نشر اللغة الصينية، ركزت علىٰ الأبعاد العسكرية في سياستها الخارجية والتحالفات العسكرية والمبادلات الاقتصادية والتجارية، وكذلك الحال بالنسبة للولايات المتحدة بعد فشل استراتيجياتها العسكرية، وجاءت مراجعات الساسة الأمريكيين للحديث عن القوة الناعمة ولا ينكر ذلك الأبعاد الناعمة لتحركات الرئيس السابق بوش الابن لإيجاد دعم دولي وداخلي للتحركات العسكرية ، إلا أن توظيف الأداة العسكرية كان طاغيا علىٰ حالتي العراق وأفغانستان وتمثل في حربي 2001 و2003.

لذلك جاء الحديث عن أهمية بروز الأبعاد الناعمة للقوة الأمريكية بجانب القوة العسكرية التي تميز السياسات الخارجية الأمريكية وذلك في إطار استراتيجيات القوة الذكية، وبدأت مراجعة السياسات الخارجية للعديد من القوىٰ العالمية والإقليمية في إطار مفهوم القوة الذكية وذلك بعدم الاكتفاء

بمواجهة التحديات الخارجية اعتمادًا على أيٍ من نوعى القوة الصلبة أو الناعمة وحدها دون الاستعانة بالأخرى.

ويأتي هذا المبحث ليتناول القوة الذكية في السياسات العالمية كمفهوم جديد يستدعى البحث والمعرفة، وما دلالة ظهوره في ظل وجود نوعى القوة الصلبة والناعمة وأسباب ظهوره وأهميته في السياسات العالمية وفى تحقيق أهداف السياسات الخارجية للدول.

## أولاً: مفهوم القوة الذكية وظهوره في السياسات العالمية :

القوة الذكية وإن كانت على مستوى المفهوم جديدة، حيث دشن جوزيف ناي مفهوم القوة الذكية في عام 2003، إلا أنه على مستوى المضمون فهو ليس جديدًا فله تاريخ قديم، فمنذ عام 1832 رأى Carl von Clausewitz أحد المنظرين العسكريين الألمان أن هناك طريقتين للقتال مع العدو وهما متطلبات قيمية وقدرة على التأثير ( قوة ناعمة) وذلك بجانب القوة العسكرية، وتطور المفهوم إلى أن أصبح تحت مسمى القوة الذكية Smart power مع جوزيف ناي عام 2003 عندما أعاد ناي اختراع المفهوم، وظهر المفهوم في عام 2008 على أرض الواقع في الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي باراك أوباما، وتناولته هيلاري كلينتون عام 2009 كمفهوم حيوي لدعم السياسة الخارجية الأمريكية[1].

دشن جوزيف ناي مفهوم القوة الذكية في عام 2003 لمواجهة خرافة أن القوة الناعمة تنتج سياسة خارجية مؤثرة، وهو مفهوم تطوري وصفى يعنى بالاستراتيجية التي تجمع بنجاح بين القوة الصلبة والقوة الناعمة في سياقات مختلفة وهى متاحة للفواعل من الدول ومن غير الدول، فمفهوم القوة الذكية يأتي في قلب عملية تحويل القوة Power conversion، حيث أن بعض الدول لديها مصادر كثيرة للقوة ولكنها تفشل في تحويلها لمخرجات تصب في صالح الدولة، والخطوة الأولى لتحقيق القوة الذكية وتحويل القوة بفاعلية هو فهم كامل لمصادر القوة التي تمتلكها الدولة وكيفية الجمع بينهما في سياقات مختلفة [2].

(1) Elizabeth Dickin son ،Smart Power :A brief history ،May / June 2010،available at: **www. Foreign policy. com/ articles /2010/04/26/ brainer- brawn.**

(2) Joseph Nye ،Power and Foreign Policy **op.cit**،p 20.

ويؤكد ناي علىٰ أهمية السياق الذي تستخدم فيه استراتيجيات القوة الذكية، ففىٰ ظل أن القوة هي القدرة علىٰ التأثير علىٰ سلوك الآخرين للحصول علىٰ ما تريد، فيكون أدوات ذلك في القوة الذكية الإكراه والدفع والجذب ولا يمكن الاعتماد علىٰ أيٍ منهما منفردًا عن الآخرين، وركز ناي علىٰ ما أسماه Contextual intelligence أي الذكاء السياقي ، وأهميته لمفهوم القوة الذكية فهو يعنىٰ امتلاك المهارات التي تساعد صانع السياسة الخارجية علىٰ التخطيط للتكتيكات مع الأهداف لخلق استراتيجية اندماجية تجمع بين القوة الصلبة والناعمة من دبلوماسية عامة وبرامج تبادل طلابي ومساعدات تنمية وإنقاذ كوارث وغيره [1]

وظهر مفهوم القوة الذكية مرتبطًا بمراجعة السياسة الخارجية الأمريكية بالأساس بعد فشل الحروب الأمريكية في العراق وأفغانستان والانتقادات العالمية للقوة الصلبة الأمريكية من ناحية وعدم قدرة القوة الناعمة الأمريكية أن تأتىٰ بنتائجها المطلوبة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، حيث أكد أن السياسات الأمنية الناجحة في عصرنا هذا تعتمد بالأساس علىٰ استراتيجية ذكية للجمع بين أدوات القوة الناعمة والصلبة معًا وعدم الاعتماد علىٰ أيٍ منهما دون الأخرىٰ، فلم يعد هذا العصر هو عصر القوة العسكرية فقط، فبجانب تلك القوة العسكرية أثبتت قوة الجذب والإقناع قدرتها في التأثير علىٰ القلوب والعقول[2].

وقد وجد مفهوم القوة الذكية صدىٰ واسعًا لدىٰ الساسة الأمريكيين فقد ظهر المفهوم في حملة الرئيس الأمريكي باراك أوباما الرئاسية، وتحدثت عنه هيلارىٰ كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية في يناير 2009، حيث ذكرت أهمية القوة الذكية للسياسة الخارجية الأمريكية لتحقيق أهدافها، ورأت أنها تعنىٰ الاستخدام الذكي لكل الوسائل التي بالإمكان وتشمل القدرة علىٰ الإقناع

(1) Joseph Nye،Get Smart: Combining Hard and Soft ،**Foreign Affairs** ،July / August 2009,Vol،88،Issue 4,available at :
**http://www.ncsas.com/media/cms/Get_Smart_791B7B73109AA.pdf.**

(2) Joseph Nye،Security and Smart Power ،**America Behavioral Scientist**،May 2008 ،Vol : 51 ،No 4 ،p 353.

والاتصال عبر القدرات الاقتصادية والعسكرية ومصداقية القيادة، وهيٰ تعنيٰ الجمع ما بين المبادئ والبرجماتية اعتمادًا علىٰ الوقائع والأحداث وليس العواطف والأحكام القيمية [1]

وقد أعلنت إدارة أوباما عن سياسة خارجية قائمة علىٰ أدوات متعددة للقوة دبلوماسية واقتصادية وعسكرية وثقافية عبر مزج هذه الأدوات لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، والعمل علىٰ إعادة الاعتبار للقوة الناعمة بعد أن رجحت كفة القوة العسكرية في عهد الرئيس السابق بوش، وذلك من خلال تحقيق الأمن القومي وأهداف السياسة الخارجية بالدبلوماسية والاتصالات الاستراتيجية والمساعدات الخارجية والتنمية ومواجهة التحديات الخارجية وعلىٰ رأسها الإرهاب الدولي عبر استراتيجيات القوة الذكية التي تجمع بين أدوات القوة المختلفة [2] وبالتالي، فقد اتجهت الولايات المتحدة إلىٰ مراجعة سياستها الخارجية في إطار مفهوم القوة الذكية، وذلك في ظل انتقاد المفكرين والساسة الأمريكيين لاستراتيجيات السياسة الخارجية القائمة علىٰ البعد العسكري بالأساس.

وفيٰ تقرير لمركز الدراسات العالمية والاستراتيجية الأمريكي (CSIS) في عام 2007، جاء هذا التقرير لتقديم بدائل في إطار القوة الذكية في إطار استراتيجيات متكاملة وموارد وأدوات لتحقيق أهداف القوة الذكية في السياسة الخارجية، **وقد أوصىٰ التقرير بما يلي :**

1- التأكيد علىٰ أهمية التحالفات والشراكة والمؤسسات التي تدعم مصالح الولايات المتحدة في الخارج، ورفض التحرك الانفرادي في السياسات العالمية والتأكيد علىٰ قيم الحماية والأعباء المشتركة ما بين الدول.

2- المساهمة في التنمية العالمية وتطوير الدور التنموي العالمي، وكسب

(1) Drawn of Smart Power : America Will now exercise its Muscles abroad according to Facts not Emotions : Hillary Clinton Tells the Senate ،**The independent**،January 14،2009،Wednesday ،available at:
**http://www.independent.co.uk/news/world/americas/clinton-announces-dawn-of-smart-power-1334256.html.**

(2) Mahjob Zeweri and Rula Awwad ،Obam's Smart Powers Strategy : One Year on The case of the Middle East ،**Digest of Middle East Studies** ،Vol:19 Spring 2010,p 2.

عطف الشعوب في قرارات السياسة الخارجية.

3- التأكيد علىٰ أهمية الدبلوماسية الشعبية وأهمية كسب العقول والقلوب والتأكيد علىٰ علاقات جيدة مع الشعوب الأخرىٰ.

4- التأكيد علىٰ أهمية الاندماج الاقتصادي في ظل قيم الاعتماد المتبادل والشراكة.

5- المساهمة في حل مشكلات عالمية مثل أمن الطاقة والمناخ والبيئة والتركيز علىٰ أهمية التكنولوجيا ودورها المتزايد[1].

وجدير بالذكر أن التقرير ارتبط بالحالة الأمريكية ومراجعة السياسة الخارجية الأمريكية لذلك جاء الحديث عن الأبعاد الدبلوماسية والثقافية والاقتصاد في بعده الناعم، وذلك في إطار يتبنىٰ استراتيجية تنفرد فيها القوة العسكرية بالتحرك في السياسات العالمية وحدها لذلك جاء الحديث عن تلك الأبعاد بجانب القوة العسكرية.

وبالتالي فمفهوم القوة الذكية هو مفهوم تطوري ويختلف عن مفهومي القوة الصلبة والناعمة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، فمفهوم القوة الذكية يدعو إلىٰ استراتيجيات جديدة وتحركات جماعية وتعاون وشراكة، وتجنب لتكاليف القوة العسكرية وضرورة تحمل الأعباء المشتركة والترحيب بالتحركات الجماعية التي تسعىٰ إلىٰ التقليل من التكلفة وبناء علاقة قوية بالفواعل الأخرىٰ علىٰ مستويات دولية وإقليمية.[2]

## ثانياً: أسباب صعود مفهوم القوة الذكية :

يتحدث البعض عن أن مفهوم القوة الذكية ليس بجديد وأنه يحمل شقىٰ القوة الصلبة والناعمة وهما متواجدان بالفعل علىٰ الساحة الدولية، فما الحاجة إلىٰ استراتيجيات الجمع ما بين القوتين في إطار مفهوم القوة الذكية، وما هي أهميته مقارنة بالقوة الصلبة أو الناعمة كلٌ علىٰ حدة، ولماذا برز في مراجعات

(1) Richard L.Armitage and Joseph Nye،**Asmarter،more secure America**،**New York** ، Center For Strategic and International Studies،2007،p 5.

(2) Suzanne Nossel،smart power،**Foreign Affairs**،**Vol: 83،No:2،March – April 2004،p 139.**

السياسات الخارجية للدول منافساً كلا نوعيْ القوة منفردين. **لقد فرض الواقع الدولي المعقد والمتشابك والمتجدد باستمرار القوة الذكية في تحركات السياسة الخارجية للدول، وذلك لعدة أسباب كالتاليْ :**

1- فيْ ظل الحديث عن تراجع دور القوة العسكرية علىْ الساحة الدولية وعدم قدرتها علىْ تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول برز مجددًا دور هذه القوة في السياسات الخارجية للدول وإن اختلفت أشكالها وسماتها، فأخذت الحروب طابعًا جديدًا لكنها لم تتراجع في التقاليد الدولية لأهميتها في تحقيق الأمن القومي للدولة وأهداف سياستها الخارجية، إلا أن عودة تلك القوة أثار مجددًا التساؤلات عن التكاليف المرتفعة جراء استخدام القوة والرأي العام العالمي الرافض لذلك.

ولذلك فالقوة العسكرية فرضت نفسها مجددًا علىْ الساحة الدولية في ظل الحرب الدولية علىْ الإرهاب، ولكنها لم تستطع وحدها أن تأتىْ بنتائج مطلوبة للدول في سياستها الخارجية، وكما هو الحال بالنسبة للقوة الناعمة التي زاد الحديث حول قدرتها علىْ الإحلال محل القوة العسكرية في تحقيق الأمن القومي للدولة وأهداف سياستها الخارجية، إلا أن واقع العلاقات الدولية والسياسات العالمية أثبت صعوبة التركيز علىْ الأبعاد الناعمة من سياسات ثقافية ودبلوماسية ومساعدات خارجية دون أن يكون وراءها قوة صلبة تؤمن البيئة الأمنية لاستخدام تلك الأدوات الناعمة وظهر ذلك جليا في الاستراتيجية الأمريكية ضد الإرهاب.

وفيْ هذا السياق، يتحدث ناي عن أن النجاح في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، في عصر المعلومات والتكنولوجيا يحتاج كلا القوتين في إطار القوة الذكية التي أثبتت فاعليتها ليس في عصرنا هذا فحسب أو فقط بل منذ الحرب الباردة فنجاح الولايات المتحدة فيها اعتمد علىْ القوة الذكية فالقوة الصلبة الأمريكية ردعت الاتحاد السوفيتي السابق، وأفكار الديمقراطية والحرية وانفتاح الأسواق جذب المجتمعات الشيوعية للغرب، ويرىْ أيضا أن هذه الإستراتيجية الذكية في الجمع بين أدوات القوة المختلفة هي الأقدر علىْ حل مشكلة الإرهاب الدولي، فالعبرة الآن ليست بأي الجيوش يهزم ولكن أي قصة تفوز في النهاية، فبجانب القوة العسكرية تحتاج الدول الغربية القوة الناعمة

لكسب العقول والقلوب للأغلبية المسلمة التي لا تؤمن بأفكار ابن لادن، وليس بزيادة عدد القتلىٰ في الحرب الأمريكية ضد الإرهاب [1].

2- الحديث عن وجود قوة ناعمة أو قوة صلبة كلٌ علىٰ حدة في الواقع أصبح أكثر صعوبة، فلم تعد الحدود فاصلة بين كلا النوعين من القوة، لم تعد القوة الصلبة هي الإكراه والإجبار بوسائل ملموسة وأدوات عسكرية، ولم تعد القوة الناعمة هي القدرة علىٰ الإقناع والجذب بأدوات غير ملموسة وغير عسكرية فقط، فهناك تداخل بين كلا نوعىٰ القوة في إطار مساهمة كل نوع في تكوين الآخر، فمصادر القوة الناعمة قد تكون الأدوات العسكرية وقوة الجيوش والقدرة التدريبية والتنظيمية التي تعمل كقوة ناعمة لجذب العديد من الشراكات العسكرية والبرامج التدريبية المشتركة ما بين الدول، وقد تكون أدوات القوة الناعمة أداة للضغط والإكراه، فالقدرة التنافسية والانفتاح الاقتصادي والشركات الدولية العابرة للقوميات والمساعدات الاقتصادية والإنسانية قد تكون أداة لتحقيق أهداف الدول بالإجبار والقهر والضغط، فلم يعد الحديث علىٰ نوعىٰ القوة منفردين فواقع العلاقات الدولية والسياسات العالمية فرض نوعاً من التشابك والتعقيد والتداخل بين نوعىٰ القوة فرضه الواقع الدولي المعقد والمتشابك وذو القضايا المتعددة والمتداخلة، فليس من السهولة بمكان الاعتماد علىٰ نوع واحد من القوة في تحقيق أهداف الدولة تجاه تلك القضايا.

3- بدأت الفواعل من غير الدول Non- stale actors في تحركاتها الخارجية الجمع ما بين أدوات القوة الناعمة والصلبة، فحتىٰ الحركات العسكرية المسلحة لم تعد تعتمد علىٰ القوة العسكرية فقط في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، بل لجأت تلك الفواعل إلىٰ استخدام وسائل الاتصال والإعلام والشبكة الدولية للمعلومات وبشكل واسع ودعائي لأفكارها وتحركاتها ولدعمها في تحقيق أهدافها، وللحصول علىٰ دعم علىٰ المستوىٰ الشعبي غير الرسمي وأحيانا المستوىٰ الرسمي، ويأتي في هذا الإطار كمثال تنظيم القاعدة وتحركاته العسكرية تجاه أهدافه بجانب التحركات الناعمة ونشر الأفكار

(1) Joseph Nye،Get Smart: Combining Hard and Soft،**op. cit**.

والمعتقدات عبر الشبكة الدولية للمعلومات[1].

وكذلك الحال بالنسبة لبعض الفواعل الأخرىٰ مثل حزب الله اللبناني وحماس وغيرهم الذين بجانب تحركاتهم المسلحة فإنهم يستخدمون أدوات للقوة الناعمة لتحقيق أهدافهم مثل الجانب الديني والقيم المشتركة وغيرها، لذلك فالحاجة للقوة الذكية في واقع السياسات العالمية لم يعد مرتبطا فقط بالدول وإنما بغيرها من الفواعل الأخرىٰ، في ظل الحاجة للجمع بين أدوات القوة الناعمة الصلبة لتحقيق أهداف فاعل دولي ما.

4- التحديات التي تواجه الدولة القومية في عصر العولمة، فالدولة القومية تعيش فترة ما بعد الحرب الباردة في ظل التعددية، ويتميز ذلك العصر بوجود الاعتماد المتبادل وانتهاء الكتل العسكرية وزيادة تأثير التكنولوجية الحديثة، الأمر الذي وضع تحديات واسعة النطاق أمام سيادة الدول القومية في ظل الفواعل والشركات العابرة للقوميات، وفيٰ ظل ظهور قضايا دولية جديدة مثل قضايا البيئة والإرهاب والمناخ والتلوث، فلم تعد الدول بمفردها قادرة علىٰ مواجهة هذه التحديات التي دخلت فيها الأبعاد التكنولوجية بقوة[2].

ومن ثم ظهرت الحاجة الماسة إلىٰ توليفات مختلفة من أدوات القوة في إطار سياقات مختلفة تهدف لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة القومية في ظل عصر العولمة وتحدياته.

الأمر الذي يتطلب تحركات جماعية وتخفيف حدة الصراع العسكري والمواجهات مع عدم انتهائها وزيادة التعاون من أجل مواجهة هذه التحديات التي أصبحت تمثل تهديدًا حقيقيًا للأمن القومي للدولة بمفهومه التقليدي وما استجد عليه من أمن بيئي وأمن إنساني عامة، ولذلك كان علىٰ الدول أن تضيف إلىٰ مقدراتها وقدراتها العسكرية مواردها البشرية وما تمتلكه من إمكانات أخرىٰ لمواجهة قضايا لم تعد القوة العسكرية وحدها أو القوة الناعمة بمفردها قادرة علىٰ مواجهته، بل إنه حتىٰ الدول القومية بنوعي القوة لا تستطيع وحدها

(1) Joseph Nye،Smart Power and The war on Terror،**Asia Pacific Review**،Vol:15 No:1،2008،p 11.

(2) Manuel Castells،**Power of Identity : Economy،Society and Culture** ، Hoboken،Nj،U.S.A،Wiley-Blackwell،2nd edition. November 2009،pp 324 -326.

التحرك لمواجهة تلك القضايا فهي تحتاج تحركات جماعية في إطار شرعية دولية ومصالح مشتركة.

فقد ظلت مفاهيم الأمن والقوة العسكرية مهمة للدول ، ولكن تطورت المفاهيم المرتبطة بهما فلم يعد يعنىٰ الأمن القومي أنه أمن الحدود المغلقة لدولة ما، فظهر مفهوم الأمن الجماعي الذي اتجهت حوله بعض الأحلاف الدولية علىٰ رأسهم حلف شمال الأطلسي والذي اتجه لتحقيق الأمن عبر فض المنازعات دوليا وتحقيق المكاسب المشتركة والابتعاد عن منظور المصلحة القومية الضيقة وذلك علىٰ اعتبار أن الأفعال الأحادية من جانب الدولة تؤدىٰ لإضعاف البنية العالمية غير المستقرة بالأساس لذلك ظهرت المؤسسات الأمنية والسياسية والاقتصادية العابرة للقوميات[1].

كما أنه في عصر العولمة فإن السياسة الخارجية للدولة تواجه تحديات عصر العولمة في ظل حالات التدخل الإنساني وحرب القيم والأفكار، لذلك طرحت العولمة قضايا جديدة علىٰ أجندة السياسات الخارجية للدولة القومية، وذلك بجانب منافسة الفواعل غير الدولية في أدوارها، حيث في عصر العولمة أصبحت القوة هي قوة المعلومات، وهىٰ قوة متاحة للفواعل من الدول أو من غيرها بجانب نقص السيادة فوق إقليم الدولة الأمر الذي وضع العديد من القيود علىٰ تحركات السياسة الخارجية للدولة في ظل تدفق الأفراد والأموال والأفكار [2]

5- تغير طبيعة وبنية النظام الدولي وهياكله وقضاياه وموضوعاته، حيث تتحدد بنية النظام الدولي بالأساس بنمط توزيع القوة بين فواعله، فتغير النظام الدولي من ثنائي القطبية بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ارتبط ببروز الأبعاد الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي والقوة الاقتصادية للدول، وتحول النظام لأحادي القطبية في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، فبجانب التقدم الاقتصادي الأمريكي استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية

(1)نسيبة أشرف محمد ،الحوار المتوسطي في إطار المفهوم الإستراتيجي الجديد لحلف الأطلنطي ،**رسالة ماجستير**،جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2011 ،ص 64:66.

(2) Chong Alan،**Foreign Policy In Global Information Space: Actualizing Soft Power**،VA،U.S.A،Palgrave Macmillan،2007 ،pp 17-21.

هزيمة القوة الصلبة العسكرية السوفيتية بالقوة الرخوة تمثل ذلك في الثقافة الأمريكية التي تصنع الترفيه والتي مزجت الإعلام بالصناعة وأدت لتأثر الشعوب السوفيتية ذات الثقافات المغلقة[1]، ولم تعد تلك القطبية الأحادية قائمة فتوزعت القوة بين فواعل مختلفة من الدول ومن غيرها وتغيرت بنية النظام الدولي.

حيث يسود اتجاه انتشار القوة بين وحدات النظام الدولي وهو ما أدىٰ لانتشار نسبىٰ للقوة دعا للحديث عن كون المنظومة الدولية أصبحت نتاجًا للتفاعل والمشاركة بين الدول، فبجانب الولايات المتحدة وقوتها العسكرية والاقتصادية جاءت الصين للعب دورٍ أقل تصادمية وتدعيم إجراءات بناء الثقة في المجتمع الدولي وزيادة العلاقات الثنائية والاتفاقيات الأمنية والاقتصادية والمشاركة في المنظمات الاقتصادية وبرامج الإصلاح الاقتصادي[2].

ومن أهم العوامل التي أدت إلىٰ التغير في البنيان الدولي العوامل التكنولوجية وتدفق الأفكار والقيم والسلع والجماعات والأفراد، وكذلك التحديات الناجمة عن البيئة والتغير المناخي وأسلحة الدمار الشامل، يضاف إلىٰ ذلك الفاعلان الدوليان الجدد وتفجر أزمة الغذاء والطاقة والركود الاقتصادي في دول الجنوب[3].

6- تغير طبيعة السكان والشعوب المستهدفين من السياسات الخارجية للدول، هذا التغير اتضح في إطار عصر العولمة وتدفق الأفكار والمعلومات وتغير طبيعة الشعوب التي أصبحت أكثر انفتاحًا علىٰ الآخر مع زيادة مستويات التعليم وزيادة التعامل مع التكنولوجيا، فأصبحت الشعوب علىٰ

(1) شيرين حامد فهمي السيد ،الأبعاد الثقافية للإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية بعد 11 سبتمبر ، **رسالة دكتوراه** ،كلية الاقتصاد ،جامعة القاهرة ،2010 ،ص 44.

(2) خليل عرنوس سليمان ،التحولات في النظام الدولي والإدارة الأمريكية للأزمات الدولية : دراسة حالة الأزمة العراقية 2004:2002،**رسالة ماجستير**، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2010 ،ص 7،ص 36.

(3) عبد الرءوف مصطفىٰ جلال ،أثر التغير في البنيان الدولي علىٰ السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان في الفترة من 1989-2008،**رسالة ماجستير**، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2011،ص ص 21-22.

معرفة ودراية بأهداف السياسة الخارجية للدول الأخرىٰ، كما أصبحت أكثر مقاومة لاستخدام القوة العسكرية ضد الشعوب الأخرىٰ، وأكثر معرفة بوسائل القوة الناعمة والتحركات الثقافية من الدول الأخرىٰ. الأمر الذي يتطلب استراتيجيات مختلفة تجمع بين نوعىٰ القوة وأدواتهما بتوليفات مختلفة تماشيًا مع طبيعة السكان المستهدفين وميولهم ومعرفتهم.

7- في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات لم تصبح العولمة ذاتها كما كانت في القرن التاسع عشر بل أصبحت أكثر كثافة وسرعة، فأصبح هناك شبكة من التأثيرات المتبادلة علىٰ المستوىٰ الاقتصادي والعسكري والثقافي، وأصبح العالم أكثر اعتمادًا وأصبح أشبه بحالة النظام المتكامل . حيث أن أي تأثير يحدث في أي منطقة في العالم تتأثر به المناطق الأخرىٰ في ظل ما أسماه ناي تأثير النظام System Effect [1].

فأصبحت الدول في ظل الاعتماد المتبادل أكثر تأثرًا بالسياسات الخارجية لبعضها البعض، وأصبحت حسابات التكلفة والمكاسب أكثر تعقيدًا، وتغيرت طبيعة الصراع نحو الصراع علىٰ إنتاج المعلومة واستغلالها وظهرت حرب الأفكار والكلمات مع تزايد صعوبة وتكلفة احتلال إقليم دولة أخرىٰ أو فرض عقوبات عليها في ظل عملية التأثير والتأثر.

لذلك تأتىٰ أهمية الثورة المعلوماتية في الربط بين أجزاء النظام الدولي من الفاعلين المختلفين، وزادت أهمية الفضاء الإلكتروني ودور التكنولوجيا في تطوير الصراع والقوة الصلبة أو زيادة تأثير أدوات القوة الناعمة الاتصالية، وظهر مع الثورة المعلوماتية حرب الشبكات وحرب الفضاء الإلكتروني وهم أشكال من الصراعات بالقوة الصلبة تدار بواسطة التكنولوجيا والقوة الناعمة[2].

## ثالثاً: متطلبات وشروط تحقيق القوة الذ ك ية في السياسة الخارجية

فيما تختلف القوة الذكية عن القوة الصلبة والقوة الناعمة كلٌ علىٰ حدة،

(1) Joseph Nye،**The Paradox of American Power: Why The World's only Super Power Cannot Go It Alone**،Oxford University Press،2002،pp 85-86.

(2)عادل عبد الصادق ،**الإرهاب الإلكتروني : القوة في العلاقات الدولية : نمط جديد وتحديات مختلفة** ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،2009 ،ص 32.

ومع كونها الجمع ما بين أدوات كلا القوتين الناعمة والصلبة في تحركات الدولة في سياستها الخارجية، **فإن للقوة الذكية عددًا من المتطلبات يمكن التطرق إليها فيما يلي :**

1- **توافر الإمكانات والموارد الفعلية على أرض الواقع** :

فمن أولىٰ متطلبات تحقيق القوة الذكية لنتائجها في السياسة الخارجية أن تتوافر لدىٰ الدولة موارد القوة الصلبة من إمكانات عسكرية واقتصادية ملموسة بجانب موارد القوة الناعمة الثقافية والدبلوماسية والسياسية، أن يكون لدىٰ الدولة نوعٌ من التوازن في مواردها فامتلاك الموارد الصلبة علىٰ حساب بناء القدرات الناعمة يجعل الدولة دائماً ما تميل لاستخدام المتاح من تلك الإمكانات العسكرية، وكذلك الحال في التحركات الناعمة.

فحيازة نوعىٰ القوة الصلبة والناعمة مع إدراك أهمية كليهما للتحركات باستخدام القوة الذكية أمر مهم مع الموازنة بينهما وعدم التركيز علىٰ حيازة أيٍ منهما علىٰ حساب الآخر، فلا تعمل القوة الذكية باستخدام الموارد الصلبة فقط أو الناعمة فقط، وإنما بكليهما في إطار إستراتيجية قومية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة في سياقات مختلفة.

امتلاك مصادر القوة علىٰ أرض الواقع شرط أساسي لتحقيق الأهداف النظرية للسياسة الخارجية للدولة القومية، وذلك مع ضرورة إدراك طبيعة وكيفية استخدام نوعىٰ القوة في إطار القوة الذكية، ففي الواقع تمتلك كل الدول إمكانات صلبة عسكرية ملموسة بقدر متفاوت، كما أن لكل منها تحركات دبلوماسية وسياسية فهما متوافران للدول في واقع تحركاتها، لكن لابد من إدراك أهمية امتلاك كليهما في إطار القوة الذكية، فقد تلجأ دولة ما للتركيز علىٰ التحركات العسكرية وإهمال قوتها وأدواتها الناعمة، وتغليب الجانب العسكري في ظل وجود موارد غير ملموسة لتحركات ناعمة لذلك فالقوة الذكية تحتاج لنوعىٰ القوة مع عدم إهمال أيٍ منهما ، وتستدعىٰ المواقف ما يناسبها من أدوات القوة بتوليفات معينة تختلف من موقف لآخر.

2- **السياق الذي تستخدم فيه القوة الذكية** :-

يعتبر السياق ومراعاته أحد العناصر والشروط الرئيسية لنجاح القوة الذكية

في السياسة الخارجية، فتحدث ناي في كتابه The power To Lead عن أهمية دراسة المواقف لمعرفة الاستجابة التي تتناسب معها في إطار ما أسماه contextual intelligence أي الذكاء السياقي ، الذي رأىٰ ناي أنه القدرة علىٰ فهم البيئة المحيطة ومعرفة ما الذي يجعل بعض الأدوات يصح استخدامها في سياقات معينة وقد تفشل في سياقات أخرىٰ، فدراسة السياق جيدًا تمكن مستخدمي القوة من تعديل سلوكياتهم وتصرفاتهم علىٰ حسب الموقف والظروف المحيطة، وليس ذلك فحسب فهناك ما أسماه ناي Emotional Intelligence أو الذكاء العاطفي في دراسة القوة من حيث التأكيد علىٰ احتياجات الآخرين ومعرفة توجهاتهم، ويعتمد ذلك أيضا علىٰ الخبرة إلىٰ حد كبير، حيث يجب مراعاة الخصوصيات الثقافية للمستهدفين من الشعوب بالقوة الذكية في توجهات فاعل دولي ما[1].

لذلك تحدث ناي عن ما أسماه Contextual intelligence الذكاء السياقي وذلك لأهميته للقوة الذكية وعرفه بأنه المهارات التي تساعد علىٰ وضع الخطط مع الأهداف وذلك لخلق إستراتيجيات ذكية في المواقف المختلفة حيث أن القوة هي في تعريفها النهائي القدرة علي الوصول للمخرجات التي يريدها الفاعل ، وذلك في ظل حيازة المصادر التي تنتج تلك المخرجات اعتمادًا علىٰ السياق ذاته، ويعتمد ذلك علىٰ معرفة نقاط القوة والقيود الموضوعة علىٰ استخدام تلك القوة في سياقاتها المختلفة في إطار السياسات العالمية التي أصبح لها أبعاد ثلاثة تأتىٰ القوة العسكرية في الجزء الأعلىٰ وتأتىٰ العلاقات الاقتصادية في الوسط في ظل نظام متعدد الأقطاب، وتأتىٰ في الأسفل علاقات تعددية تتوزع فيها القوة في ظل تعدد القضايا واتساعهما لتشمل البيئة وغيرها[2]. ومصادر القوة في التحليل النهائي محددة بظروف وسياقات استخدامها التي قد تضع مزيدًا من القيود علىٰ التحركات الخارجية أو العكس، لذلك استخدام القوة الذكية يراعىٰ سياق استخدام تلك القوة وما هو مناسب وكيف يتم استخدامها.

(1) Joseph Nye ،**The Power to Lead**،New York ،Oxford University Press ،2008،pp 87-89.

(2) Joseph Nye،Smart Power and War on Terror، **op. cit**، pp 1-3.

فطبيعة استخدام القوة بنوعيها الصلبة والناعمة في إطار إستراتيجيات القوة الذكية يختلف من موقف لآخر تبعاً للسياق، لذلك لابد من دراسة سياق استخدام القوة الذكية، ووضع خطط قومية واضحة المعالم بتحالف مؤسسات الدولة الرسمية مع المجتمع المدني والمؤسسات الغير رسمية من أجل دعم أدوات القوة الذكية، وأهمية التأكيد علىٰ عدم تعارض الأهداف القومية التي تعتمد علىٰ القوة الناعمة في الأجل الطويل وغيرها من الأهداف القومية التي تستخدم القوة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية في الأجل القصير، لذلك لابد من وجود إستراتيجيات قومية للدولة واضحة المعالم لدراسة الإمكانات المتاحة في ضوء الظروف والسياقات الدولية والإقليمية ودراسة جيده للأهداف أو الموارد المتاحة في السياقات والمواقف المختلفة[1].

وبالتالي يلعب السياق دورًا كبيرًا في تحديد استخدام القوة الذكية وأيا من نوعىٰ القوة بداخلها ، ومراعاة السياق وظروفه ومواقفه والإلمام به يساعد علىٰ نجاح إستراتيجيات القوة الذكية التي تأتىٰ ملاءمة لسياق معين.

### 3- الجانب المؤسسي للقوة الذكية :-

لا يمكن إغفال أهمية الجانب المؤسسي كأحد متطلبات القوة الذكية من أجل تحقيق أهدافهما في السياسة الخارجية، فتكوين القوة الذكية يكون في السياق المؤسسي ويعتبر الجانب المؤسسي هو التحدي الحقيقي أمام تفعيل القوة الذكية وإنجاحها في السياسة الخارجية، ويعود السبب في ذلك إلىٰ أنه علىٰ أرض الواقع فإن مؤسسات القوة الصلبة هي الأكثر تواجدًا داخل الدولة وهىٰ التي تحظىٰ بالدعم والميزانية الكبيرة مقارنة بمؤسسات القوة الناعمة، كما أن الثقافة المؤسسية العسكرية وأهميتهما وحجمهما داخل الدولة أكبر بكثير من حال القوة الناعمة، لذلك فقوة ذكية فعالة تحتاج لبناء مؤسسات للقوة الناعمة داخل الدولة مع التعاون ما بين تلك المؤسسات الرسمية وغيرها من الجوانب غير الرسمية وضرورة وجود اتصال وتنسيق وتعاون مشترك ما بين

(1) Sarah Anne Rennick and others،**The US Smart power Approach : A challenge for the Euro – Med space** ،Expert Advisory Group. Policy Paper،Number 8،January 2010,pp:2:3 ،available at:
**http://www.kas.de/wf/doc/kas_18793-544-2-30.pdf.**

مؤسسات القوة العسكرية والقوة الناعمة داخل الدولة الواحدة [1]

والتحدي الذي تواجهه القوة الذكية هو عدم وجود اتزان واتصال وتنسيق ما بين تلك المؤسسات من ناحية، ومن ناحية أخرىٰ الحاجة الفعالة لبناء مؤسسات لتفعيل القوة الناعمة في السياسات الخارجية للدول، فالقوة الذكية في حاجة لمؤسسات فعالة ومتصلة لتحقيق إستراتيجيات القوة الذكية في الجمع ما بين أدوات القوة المختلفة في ظل مراعاة السياق وتفعيل المؤسسات ومبادرات المجتمع المدني وليس فقط المؤسسات الرسمية داخل الدولة، فالتعاون بين المؤسسات غير الرسمية ومؤسسات الدولة أمر مهم في ظل أن مبادرات القوة الناعمة وأدواتها تتركز إلىٰ حد كبير في مؤسسات غير رسمية تسعىٰ لنشر ثقافة الدولة في الخارج وتحسين صورتها، فالتفاعل ما بين المؤسسات غير الحكومية والمؤسسات العسكرية أمر مهم لتفعيل القوة الذكية وتحقيق أهدافها في ظل التنسيق والتعاون المشترك.

### 4- التحديد الدقيق للأهداف من وراء استخدام القوة الذكية:

تعتبر المتطلبات النظرية أو الأهداف التي تسعىٰ الدولة لتحقيقها من وراء استخدام القوة الذكية من العناصر التي يجب تحديدها ومراعاتها بدقة، لمن توجه القوة الذكية؟ وما الأغراض من وراء استخدامها، وما هي الشعوب والأفراد التي تتجه القوة الذكية نحو التأثير عليهم، ما هي خصائصهم وتركيبهم وما هي أكثر الوسائل التي تلائم عملية التأثير، والتوليفات المطلوبة من أدوات القوة المختلفة، وأيٌّ منها يستخدم تحت أيٍ من الظروف وتوجه نحو من.

قوة ذكية فعالة تحتاج للإجابة علىٰ هذه التساؤلات وغيرها من أجل معرفة أغراض استخدام القوة الذكية وكيفية تحقيقها، فالقوة الذكية في حد ذاتها ليست هدفًا للدولة، ولكنها وسيلة لتحقيق أهداف الدولة في سياستها الخارجية في ضوء إستراتيجيات قومية محددة الأهداف، حيث إن نجاح دولة في تحركاتها الخارجية يقاس بمدىٰ قدرتها علىٰ تحقيق أهدافها في أطر زمنية معينة، وإن لم تصب القوة الذكية في صالح تحقيق أهداف الدولة الخارجية فلا طائل من وراء استخدامها.

(1) Ernest J. Willson ،Hard Power- Soft Power-Smart Power ،**American Academy of Political and Social Science** ،Vol: 616 ،No :110 ،2008 ،pp 116-117.

فبعد دراسة الموارد والإمكانات المتاحة للدولة تتجه الدول لتحويل تلك الموارد والإمكانات إلي قوة فعلية علىٰ أرض الواقع، وقياس نتائج ذلك بمخرجات استخدام تلك القوة ومدىٰ قدرتها علىٰ تحقيق الأهداف المبتغاة من استخدامها، لذلك فالتحديد الواضح للأهداف يساعد علىٰ قياس نتائج القوة بسهولة. لذلك تحتاج القوة الذكية إلي موارد علىٰ أرض الواقع، وتحركات فعلية باستخدام تلك الموارد في ضوء إستراتيجيات متماسكة ومؤسسات فعالة وأهداف محددة وتفعيل لأدوات القوة في سياقات مختلفة، ومن ثم قياس نتائجها في المساهمة في إنجاح أهداف السياسة الخارجية لدولة ما.

ولذلك يرىٰ ناي في كتابه The future of power أن إستراتيجيات القوة الذكية الناجحة وخططها تجاوب عن خمسة تساؤلات رئيسية وهي:

1- **ما هي الأهداف والمخرجات المطلوب تحقيقها**، ويهتم هذا التساؤل بوضع الأولويات المطلوبة والأهداف المتاحة، وأي الأهداف يتطلب أن تتدخل الدولة بأي الأدوات وهل هي مرتبطة باللعبة الصفرية في تحقيق أهداف الدولة أم تقتضي مشاركة وتعاون مع الآخرين.

2- **ما هي الموارد المتاحة وفىٰ أي السياقات**، وهىٰ تعنىٰ ليس فقط بما هو متاح من الموارد ولكن أيضا ما الذي يمكن استخدامه وما الذي لا يمكن استخدامه من تلك الموارد وهو يختلف من موقف لآخر.

3- **ما هي أوضاع وتفضيلات المستهدفين من استخدام القوة الذكية**: ويعنىٰ ذلك التساؤل بضرورة وجود رؤية واضحة عن مقدرات وقدرات المستهدفين وبماذا يفكرون واحتمالات النجاح في تغيير تفضيلاتهم، وذلك لوضع خطط واستراتيجيات الجمع ما بين أدوات القوة المختلفة في إطار القوة الذكية.

4- **ما هو نوع سلوك القوة المحتمل نجاحه**، وذلك في موقف معين وخلال فترة زمنية معينة وبتكلفة معينة، وهل المحتمل نجاح أدوات القوة الصلبة، وهل مع القوة الناعمة والإقناع وتشكيل أجندة الآخرين، وهل يتعارض استخدامهما معًا وكيف يمكن تجنب ذلك.

5- **ما هي احتمالات النجاح في استخدام إستراتيجيات القوة الذكية** في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة[1]. وبالتالي فنجاح القوة الذكية يحتاج

(1) Joseph Nye، **The Future of power**، New York، Public Affairs، 2011، PP 207-208.

إلىٰ ما سبق في ضوء موارد متوافرة للقوة وتحويلها إلىٰ قوة ملموسة مع مراعاة السياق وتفعيل المؤسسات.

وتحدث ناي في السياق ذاته عن أن القوىٰ الكبرىٰ ليست وحدها صاحبة استراتيجيات القوة الذكية، فقد اتبعت بعض الدول الصغرىٰ في النظام العالمي تلك الاستراتيجيات ومنها سنغافورة، فبجانب بناء قوتها العسكرية من أجل ردع الأعداء اتجهت سنغافورة إلىٰ تبنىٰ دبلوماسية نشطة مع دول آسيا وربط جامعاتها شبكيا بالمنطقة، وقطر برغم صغر حجمه إلا أنها وظفت إمكانياتها العسكرية وأراضيها لمرور الولايات المتحدة إلىٰ العراق في 2003، وفيٰ نفس الوقت تمتلك قناة الجزيرة التي لها أصداء واسعة ومن أشد مناقضي السياسات الأمريكية علىٰ حد قول جوزيف ناي، كما أن استراتيجيات القوة الذكية ليست بجديدة واستخدمتها الدول منذ القدم في تفعيل الحروب وبجوارها الدبلوماسية لكسب الحلفاء[1].

ولم يتناول ناي الحديث عن استراتيجيات معينة للقوة الذكية صالحة للتطبيق للفواعل المختلفة ، لكن يخلق كل فاعل استراتيجياته القائمة علىٰ مراعاة ثلاثية « **الأهداف والغايات – الوسائل – السياق** » في إطار ما أسماه ناي " Grand strategy " أي وجود استراتيجية كبرىٰ لدىٰ الدولة تطرح رؤية القادة ومتطلبات الشعوب وتجمع بين أدوات القوة الصلبة والناعمة لتحقيق أهداف الفاعل الدولي، وذلك لأن ظروف وسياقات وأهداف الفاعل الدولي تختلف عن غيره بل وتختلف من حالة إلىٰ أخرىٰ لدىٰ نفس الفاعل، وتختلف أيضاً لدىٰ نفس الحالة من فترة زمنية إلىٰ أخرىٰ، لذلك يراعىٰ في استراتيجيات القوة الذكية ملاءمتها للتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية والتي تسعىٰ جميعها في النهاية إلىٰ تحقيق الأمن للدولة بمعناه الواسع وأبعاده المتعددة.

**رابعاً: تفعيل القوة الذكية في السياسات الخارجية للدول على أرض الواقع :**

بجانب الواقع النظري والدراسات التي رأت ضرورة الجمع ما بين أدوات القوة المختلفة في السياسات الخارجية للدول، فقد اتضح ذلك بالفعل في

(1) **Ibid** ،p 210.

تحركات الدول في سياساتها الخارجية في ظل مراجعات واسعة ومستمرة نحو عدم التركيز علىٰ أيٍ من نوعىٰ القوة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة، وتأتىٰ أهمية القوة الذكية بأنها تمس صميم مشكلة تحويل القوة، فقد تمتلك دول مصادر قوة أكثر من غيرها ولكنها غير قادرة علىٰ تحويل ما تمتلكه من تلك المصادر إلىٰ استراتيجيات تحقق المخرجات التي تصبو إليها تلك الدول، وذلك في ضوء أن القوة الذكية لا تلجأ إلىٰ خيار الصلبة أو الناعمة ولكنها تتطلب استراتيجيات تستفيد من جميع الموارد المتاحة للدولة وتحويلها إلىٰ استراتيجيات تسعىٰ لتحقيق أهداف مطلوبة ومخرجات معينة[1]، لذلك أدركت الدول أهمية القوة الصلبة بجانب القوة الناعمة في إطار استراتيجيات القوة الذكية واتضح ذلك في واقع السياسات الخارجية للدول.

وظهرت استراتيجية جديدة في واقع تحركات الدول تعتمد علىٰ اتجاه جديد أسماه ناي liberal-Realism الواقعية الليبرالية وذلك في إشارة إلىٰ واقع دولي وتحركات باستخدام أدوات القوة العسكرية التي تحدثت عنها الواقعية وعن أدوات اقتصادية وثقافية ودبلوماسية أكدت علىٰ أهميتها الليبرالية، وجاء الواقع الدولي عاكسًا لذلك التوجه الجديد[2].

فبجانب إعادة الاعتبار للميزانية العسكرية للدولة مع التحفظ علىٰ والتقليل من التحركات الفعلية نحو الحروب إلا في بعض الحالات، فإن الدول لجأت أيضا لتحقيق رؤيتها وأفكارها في السياسة الخارجية بأدوات ثقافية ودبلوماسية وأدوات المساعدة الخارجية والاندماج في المؤسسات الدولية التي تكسب تحركات الدول شرعية في نظر الآخرين، ورفعت الدول شعارات القوة الذكية في واقع تحركاتها.

فلم يعد أيُ نوع القوة منفردًا يسيطر علىٰ تحركات دولة ما، و قد عمقت الدول علاقتها بالدول الأخرىٰ باتفاقيات عسكرية من ناحية واتفاقيات التجارة الحرة الأمر الذي يخلق نوعًا من المصلحة المشتركة ما بين الدول في ظل اعتماد متبادل يجعل من الصعوبة بمكان زيادة الصراع عبر القوة العسكرية

(1) **Ibid** ،P. 23.

(2) **Ibid**،**P.** 231.

فأصبحت الصين مثلًا رغم كونها دولة متخلفة من الناحية الديمقراطية إلا أنها أكثر انفتاحا علىٰ دول العالم من الناحية الاقتصادية [1].

كما سعت أمريكا بأن تصبح أكثر ذكاءً في سياستها الخارجية عبر الاستثمار في السلع العامة العالمية والمساهمة في حل المشاكل العالمية، بجانب التأكيد علىٰ القوة العسكرية مع الاستثمار في القوة الناعمة والدبلوماسية والشعبية[2].

وفيما يخص الاتحاد الأوربي ، فقد اتجه الاتحاد الأوروبي بجانب دوره في مساعدات التنمية وبناء المؤسسات إلىٰ المساهمة في عمليات حفظ السلام وعمليات التدخل الدولي والمهام الأمنية باستخدام القوة العسكرية، في ظل سياسة خارجية تدعمها مؤسسات متماسكة مع التأكيد علىٰ نشر قيم الاتحاد الأوربي في دول الجوار من ديمقراطية وسلام ونموذج تعاوني ناجح ومصالح مشتركة، وأصبح الاتحاد قوة جذب العديد من القوىٰ الصاعدة وعلىٰ رأسها تركيا سواء في قوته الاقتصادية والدبلوماسية والتجارية وطريقة المعيشة[3] .

ولم تقتصر مراجعات السياسات الخارجية للدول علىٰ الدول الصاعدة علىٰ مستوىٰ عالمي، بل إن القوىٰ الإقليمية وعلىٰ رأسها إيران وتركيا بدأت مراجعات السياسات الخارجية لها في ظل القوة الذكية، فالنموذج التركي بجانب تحركاته الناعمة في سياسته الخارجية في ظل حكم العدالة والتنمية يؤكد علىٰ قوة تركيا العسكرية التي يستخدمها في الضغط من أجل إنجاح أهداف السياسة الخارجية التركية.

وفيما يخص النموذج الإيراني فان إيران بجانب سعيها لتزويد قدراتها العسكرية بل والنووية فإنها تركز علىٰ الأبعاد الثقافية في تحركاتها الخارجية وقوة الدبلوماسية سواء في دول العالم الإسلامي أو في غيرها من الدول، فحتىٰ

(1) Kishore Mahbubani،Smart Power: Chinese Style،**American Interest**،Spring March-April 2008،P 71.

(2) John Brown،Smart Power In- Public Diplomacy Out ? ،**Blace Brarding and public diplomacy**،Vol: 5 ،No: 2،August 2009،PP 151-159.

(3) Olli Rehan،Europe Smart Power In Its Region and The World،Speech at the European Studies Center،st Antony's College،University of Oxford،May 2008،available at **http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=SPEECH/08/222&format=PDF&aged=1&language=EN&guiLanguage=en**

في ظل الضغوط الخارجية عليها والعقوبات الدولية نتيجة لبرنامجها النووي فإيران لها علاقات اقتصادية واسعة بأقطاب عالمية وعلىٰ رأسها روسيا والصين، ووسعت علاقتها بفواعل من غير الدول مثل حزب الله اللبناني وحماس وذلك إلىٰ جانب سوريا وتركيا ودول أمريكا اللاتينية وأفريقيا وغيرهم من الدول مع محاولة التأثير علىٰ المستوىٰ الشعبي غير الرسمي عبر الأيديولوجية الثورية الإيرانية والمذهب الشيعي[1].

لذلك فقد عكس الواقع الدولي حاجة فعلية للقوة الذكية وتحركات بالأدوات الناعمة والصلبة للقوة علىٰ أرض الواقع، ولم يقتصر ذلك علىٰ قوىٰ دولية بل وإقليمية أيضا، فلم تعد أهداف الدول وقضايا الواقع الدولي تحتاج إلىٰ القوة الصلبة وحدها أو القوة الناعمة وحدها بل تحركات الدول أثبتت حاجة ماسة للجمع بينهما في ضوء استراتيجيات معينة تراعىٰ السياق والظروف المحيطة باستخدام القوة والإمكانات والموارد المتاحة علىٰ أرض الواقع في ضوء أهداف نظرية وخطط قومية لتحقيق تلك الأهداف.

وقياس نتائج استخدام القوة الذكية في السياسة الخارجية لتلك الدول وغيرها يكون بمدىٰ قدرة القوة الذكية علىٰ تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول بعد فشل التحركات العسكرية وحدها في تحقيق مصالح الدول، وفىٰ ظل قوة ناعمة تأتىٰ نتائجها علىٰ المدىٰ الطويل، لذلك اتجهت استراتيجيات الدول نحو تحقيق تلك الأهداف بالتنسيق ما بين استخدام القوة في الأجل القصير وخاصة العسكرية والاقتصادية لتحقيق أهداف الدول مع عدم تعارضها مع نتائج القوة الناعمة في الأجل الطويل، لذلك عكس الواقع الدولي استخدامًا فعليًا للقوة الذكية وأدواتها وتوليفاتها المختلفة في تحركات الدول في الواقع الإقليمي والدولي.

خامساً: الإطار النظري والحالة الإيرانية :"ملاحظات منهاجيه ":

1- جاء سياق الحديث عن القوة الذكية مرتبطًا بمراجعات الدول الكبرىٰ لسياستها ودعم نفوذها الدولي، وجاءت تطبيقات ناي تتحدث عن

(1) Ethan Charin and Haim Malka،Iran's Soft Power Create Hard Realities،**Center For Strategic and International Studies (CSIS)**،Middle East Program،April،2008،PP 1-2.

الإستراتيجية الأمريكية، وعلىٰ الرغم من عدم إغفال ناي للقوىٰ الصغرىٰ أو الإقليمية في النظام الدولي وسعيها لتطبيق استراتيجيات القوة الذكية، إلا أن ارتباط المراجعة المنهاجية بالسياق الغربي أفرز تحدياً أمام تطبيقات المفهوم علىٰ سياقات مختلفة وعلىٰ قوىٰ غير كبرىٰ، وفيٰ ذلك السياق يأتي محور دراسة الباحث في التطرق للحالة الإيرانية كقوة إقليمية لها سياق وخصوصية ومراجعات تختلف عن الدول الكبرىٰ، إلا أن ما يجمعها مع تلك الدول هو السعي إلىٰ النفوذ وإيجاد سياسة خارجية فعالة وتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة.

2- تناول الإطار النظري القوة الذكية للجمع بين القوتين الناعمة والصلبة، وتنطلق الدراسة في التطبيق علىٰ الحالة الإيرانية من ذلك الأساس فإيران مؤهلة بدرجة كبيرة للحديث عن امتلاكها لأدوات قوة صلبة تتمثل في موارد القوة العسكرية الإيرانية والمقدرات النووية والصاروخية والجيش النظامي وغير النظامي «**الحرس الثوري الإيراني**» والموارد الاقتصادية الصلبة من الغاز والنفط وغيره، بجانب مصادر القوة الناعمة التي ترتبط بالخصوصية الإيرانية كون إيران صاحبة مشروع ثقافي وسياسي، فبجانب الثورة الثقافية الإيرانية وتبنىٰ ضرورة نشر النموذج الثوري، تروج إيران لنموذج سياسي ديني مذهبي هي الدولة الوحيدة التي تتبناه، وتسعىٰ لخلق قوة جذب لذلك النموذج الحضاري الثقافي السياسي المذهبي، وتمتلك إيران مؤسسات تتبنىٰ تطبيق استراتيجيات التحركات الناعمة والصلبة في إطار إستراتيجية أكبر تضعها القيادات الدينية – السياسية في إيران.

3- فيما يخص الحالة اللبنانية في التحركات الإيرانية، فجدير بالذكر الإشارة إلىٰ امتلاك إيران لمشروعات إقليمية للمنطقة العربية والإسلامية تنافس المشروعات الكبرىٰ للدول الغربية لمنطقة الشرق الأوسط، وترتبط إيران بالمنطقة العربية بتداخلات مذهبية وثقافية وتاريخية، تؤهلها للتحرك بالقوة الناعمة في ظل إيجاد ذلك المشترك وخاصة تجاه الحالة اللبنانية ووجود الطائفة الشيعية، ووجود المشترك السياسي المتمثل في مشروع المقاومة في لبنان والذي تتبناه إيران في دعم علاقتها مع باقي الطوائف اللبنانية المختلفة مذهبياً، وبالتالي فإيران مؤهلة بشكل أكبر للتحرك تجاه المنطقة العربية عن

غيرها من الدول الغربية، كما أنه يمكن التطرق إلىٰ شكل الوكالة في نقل القوة الناعمة عبر وكلاء إلىٰ لبنان يتمثل في كيان لبناني يرتبط مذهبيًا وسياسيًا وعسكريًا بإيران ويمهد لتحركات ناعمة إيرانية وقبول النموذج الإيراني ويتمثل ذلك في حزب الله اللبناني الذي يمثل وسيط إيران في الدخول إلىٰ المجتمع اللبناني رسميًا وشعبيًا.

وبالتالي تنطلق الدراسة في الحديث عن الحالة الإيرانية اعتمادًا علىٰ الملاحظات السابقة في الربط بين الإطار النظري والحالة الإيرانية مع مراعاة فرض الخصوصية الإيرانية لتحركات واستراتيجيات مختلفة عن الطرح الأمريكي الغربي ، ومن ثم تهدف خاتمة الدراسة إلىٰ استخلاص نتائج دراسة هذه الحالة مقارنة بالأطر النظرية التي ركزت علىٰ حالات القوىٰ الكبرىٰ .

❊ ❊ ❊

obeikandl.com